أساطيل الظـــل كرافعة حرب:

كيف يتجاوز الحوثيون العقوبات؟

د. يوسف مرعي

SOUTH 24

أساطيل الظل كرافعة حرب:

كيف يتجاوز الحوثيون العقوبات؟

د. يوسف مرعي

يناير 2026

مركز سوث24 للأخبار والدراسات

المحتويات

المقدمة **3**
أولاً: مفهوم أسطول الظل – الأساليب الكلاسيكية للتحايل البحري **5**
أهمية أساطيل الظل في التجارة غير القانونية وتهريب الموارد والالتفاف على العقوبات..... 8
التحايل على العقوبات 8
ثانيًا: العقوبات الأمريكية على الحوثيين **9**
واردات النفط والوقود وإيرادات الحوثيين..... 17
الشحن والموانئ والسفن المُدرجة 17
الصلة بـ"أسطول الظل" الروسي–الإيراني 18
ثالثًا: أهم خصائص أساطيل الظل الحوثية..... **19**
الحوثيون أداة في إطار صراع جيوسياسي أوسع 20
كيف يحصل الحوثيون على الأسلحة؟ 22
رابعًا : الابعاد الدولية لاساطيل الظل"..... **23**
موسكو ومحاور الظل العابرة للبحار 23
الصمت بشأن ناقلات محددة 23
إيران كلاعب رئيسي في عمليات التهريب 26
التلاقي الجيوسياسي بين بكين والحوثيين في البحر الأحمر 27
خامسًا :آليات تجاوز العقوبات وطرق التهريب **29**
سادسًا : الأثر العسكري والاقتصادي والأمني لأساطيل الظل..... **31**
الأثر العسكري 31
الأثر الاقتصادي 32
الأثر على الأمن البحري العالمي 32
سابعًا : مكافحة التهريب الحوثي..... **34**
الجهود المحلية لمواجهة التهريب البحري للحوثيين 34
الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة أساطيل الظل 35
العقبات والتحديات في مكافحة تهريب جماعة الحوثي عبر البحر 38
الخاتمة **40**
التوصيات **40**

المقدمة

يسيطر الحوثيون المتحالفون مع إيران على جزء كبير من شمال اليمن المكتظ بالسكان. ورغم أن حربهم ضد الحكومة اليمنية وجماعات أخرى قد جمدت إلى حد كبير، إلا أنهم اكتسبوا شهرة دولية بفضل هجماتهم على إسرائيل والشحن في البحر الأحمر منذ بدء حرب إسرائيل على غزة في أكتوبر 2023.[1] وعلى الرغم أن الحوثيين قد شرعوا في بناء شبكات التهريب حتى قبل تحولهم إلى سلطة أمر واقع، وذلك من أجل استدامة حصولهم على السلاح بالإضافة إلى الأموال، إلا أن هذه الأنشطة توسعت بشكل غير مسبوق بعد استيلائهم على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014. كما استخدم الحوثيون الكثير من الذرائع الاحتيالية للإستيلاء على أصول الدولة والقطاع الخاص، وتعيين شخصيات موالية لهم لإدارة هذه الشركات والممتلكات المسروقة، مما أدى إلى جمع أموال تقدر بـ مئات الملايين من الدولارات لصالح الجماعة بحسب تقارير وزارة الخزانة الأمريكية.[2]

واستطاعت الجماعة المصنفة ضمن قوائم الإرهاب إدراة مخططات معقدة لكسر العقوبات، تشمل تهريبًا سريًا للنفط والغاز المسال، عبر "أساطيل ظل" من ناقلات تقوم بنقل هذه المواد إلى الموانئ الخاضعة لسيطرتهم بشكل خفي. وتلعب هذه الأساطيل دورًا متزايدًا في توفير الإمدادات الحيوية من الوقود في ظل تشديد العقوبات على الجماعة. كما أسهمت الأزمات الجيوسياسية الكبرى في إعادة تشكيل بيئة العقوبات الدولية؛ إذ أدّت الحرب الروسية–الأوكرانية إلى توسّع غير مسبوق في أنماط التحايل على العقوبات، ولا سيما عبر ما يُعرف بـ«أساطيل الظل» في تجارة النفط. وقد أفرز هذا الواقع بنية عالمية شبه جاهزة للتحايل—تشمل شركات واجهة، وشحنًا معتمًا، وتلاعبًا بالوثائق والمسارات—أصبحت قابلة للتكييف من قبل فاعلين آخرين خاضعين للعقوبات، من بينهم الحوثيون، بما مكّنهم من الاستمرار في الحصول على الوقود والنفط رغم القيود المفروضة عليهم. يتألف أسطول الظل (أو " الأسطول المظلم ") في معظمه من سفن قديمة تُخفي هويتها عن الأنظار بالإبحار دون تأمين، أو إيقاف تشغيل أجهزة الإرسال، أو تزوير الوثائق، أو حتى مجرد تغيير الأسماء. كما يتم توسيع هذا الأسطول عبر شراء سفن قديمة بأسعار قياسية، ودمجها بهدوء ضمن عملياته.[3]

تكمن أهمية أساطيل الظل في الصراعات الحديثة في أنها توفر وسيلة للتنقل والتجارة غير المشروعة أو المظللة قانونيًا، الأمر الذي يتيح للدول أو الكيانات غير القانونية الاستمرار في عملياتها رغم العقوبات والقيود

[1] Who are the Houthis? A simple guide to the Yemen group., 12 Jan 2024, Al Jazeera English.
[2] Treasury Sanctions Houthi Illicit Revenue and Procurement Networks., September 11, 2025, U.S. Department of the Treasury
[3] What are 'shadow fleets' and how do they hinder efforts to help Ukraine? Feb 15, 2023. World Economic Forum

الدولية المفروضة عليها. كما أنها تلعب دورًا في تغيير موازين القوى الاقتصادية والسياسية في النزاعات، من خلال تأمين موارد أساسية مثل النفط بأسعار منخفضة، في إطار قانوني ملتبس. كما أن تعمد على تعطيل آليات التتبع وتبديل هوياتها التشغيلية بشكل مستمر يجعل من الصعب على الدول الأخرى مراقبتها والتحكم فيها ، الأمر الذي يزيد من تعقيد النزاعات الحديثة وتحويلها إلى حروب غير تقليدية أو مايعرف بـ "حروب الظل".

يُبرز واقع "أساطيل الظل" مدى صعوبة فرض العقوبات الدولية عليها، فاعتماد هذه الشبكة على كيانات صغيرة وشركات وهمية مؤقتة، فضلا عن قدرتها على إخفاء مسارات الشحن المُعقدة، ما يجعل تتبع الوجهة النهائية لبعض البضائع أمرا شديد التعقيد. كما تستخدم المستندات المزيفة لإخفاء الانتهاكات الظاهرة للقانون الدولي، إلى جانب إنشاء شبكة اتصالات بحرية لتسهيل نقل البضائع باستخدام أوراق مزورة وشحن متعدد المسارات، وذلك لجعل عملية تعقُّبها وفرض العقوبات عليها أمرًا بالغ الصعوبة. وقد مكّن هذا النهج اللامركزي تلك الشبكات من الصمود ومواصلة نشاطها رغم التدقيق الدولي المتزايد، ماّيحد من قدرة الدول والقوى المحلية على تطبيق تلك العقوبات بشكل فعال وتحقيق الجدوى منها [4].كما يُعد فهم عمليات أساطيل الظل أو الأساطيل المظلمة أمرًا بالغ الأهمية وذلك من أجل صياغة استجابات سياسية فعّالة تهدف إلى تحقيق الاستقرار في اليمن وتأمين الطرق البحرية الدولية.

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على كيفية حصول الحوثيين على الموارد اللازمة لاستدامة حربهم وتهديدهم للملاحة الدولية، وابتزازهم لدول الجوار، وإبراز أنفسهم كمكون مركزي مهيمن في معادلة الصراع اليمني. كما تحاول الورقة تقديم فهم شامل لطرق وأساليب الجماعة في تأمين حصولهم على الموارد في مجال التهريب البحري، وتحليل الأثر العسكري المترتب على تجاوز العقوبات الدولية المفروضة على الجماعة بما فيها حزم عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية ضد الكيانات والأفراد والسفن الداعمة للحوثيين وأنشطتهم. كما تتطرق الورقة أيضا إلى مدى إمكانية التلاقي الجيوسياسي لكل من موسكو وبكين مع أهداف الحوثيين. وأخيرا تسلّط الورقة الضوء على الجهود المحلية في مكافحة عمليات التهريب البحري، وكذلك المبادرات والمساعي الإقليمية والدولية للتصدي لعمليات أساطيل الظل والتهريب البحري للحوثيين، وأهميتها في سياق أمن الطاقة والأمن البحري.

[4] تنامي و تزايد دور أساطيل الظل الشرقية. 2024/12/4، مركز رع للدراسات الاستراتيجية .

أولاً: مفهوم أسطول الظل - الأساليب الكلاسيكية للتحايل البحري

وفقًا للمفوضية الأوروبية، فإن "أساطيل الظل" هي عبارة عن سفن قديمة مملوكة لمالكين أو جهات مجهولة تُخفي هوية المستفيدين الحقيقيين منها، وتُستخدم عادة في تجارة النفط الخاضع للعقوبات باستخدام أساليب احتيالية متنوعة. تعتمد «أساطيل الظل» على تعطيل أنظمة التتبع، والتلاعب ببيانات المواقع، واستخدام أعلام الملاءمة [5]، بما يسمح بإخفاء المستفيدين النهائيين ومصدر النفط. ولا يتركّز الإخفاء على الشحنة نفسها، بل على تجاوز سقف الأسعار، وهو ما يجري التستّر عليه عبر سلاسل وساطة معقّدة ووثائق تُظهر امتثالًا شكليًا للقيود المفروضة.[6]

وفي 6 ديسمبر 2023، اعتمدت المنظمة البحرية الدولية (IMO) لأول مرة تعريفًا محددًا في القرار رقم A.1192.(33)، نصّ على أن: "الأسطول المظلم" أو "أسطول الظل" يشير إلى السفن التي تشارك في عمليات غير قانونية بهدف الالتفاف على العقوبات أو التهرب من الالتزام بلوائح السلامة أو البيئة أو تجنب تكاليف التأمين أو الانخراط في أنشطة غير قانونية أخرى.[7]

وفي كثير من الأحيان، تقوم هذه السفن بتغيير أعلامها لإخفاء انتمائها إلى بلد أو فرد خاضع للعقوبات، وهو سلوك يضعها عملياً في المنطقة الرمادية ضمن تصنيفات الاساطيل البحرية. بحلول نهاية أبريل 2023، كشفت شركتا فورتيكسا Vortexa وويندوارد Windward [8] عن أكثر من 900 ناقلة نفط رمادية حول العالم. ووفقًا للرابطة الدولية للتأمين في لندن، بلغ عدد الناقلات المسجلة عالميًا 9809 ناقلات بحلول مارس 2022، ما يعني أن الأسطول العامل في المنطقة الرمادية يشكّل نحو 8٪ بينما يشكل الأسطول المظلم حوالي 10٪ من إجمالي الناقلات العاملة.

ووفقًا لفورتيكسا وويندوارد، كانت الدول الخمس الرئيسية التي أبحرت سفن الأسطول المظلم تحت أعلامها هي بنما وليبيريا وروسيا ومالطا وجزر مارشال. وتُعرف هذه البلدان بأنها دول "الملاذات المريحة" [9] ، إذ

---

[5] أعلام الملائمة: يقصد بها تسجيل السفن في دولة غير الدولة التي ينتمي إليها مالكوها الحقيقيون، من أجل الاستفادة من مزايا قانونية أو ضريبية أو تنظيمية. صِيغَ مصطلح "علم الملاءمة" في خمسينيات القرن العشرين. إلا أن ممارسة رفع علم دولة أخرى تعود إلى مئات السنين. فقد كان مالكو السفن يستخدمون أعلامًا مختلفة لتأمين مرورهم الآمن بالقرب من القراصنة وتجنب النزاعات العسكرية.

[6] Anna Caprile and Gabija Leclerc , BRIEFING: Russia's 'shadow fleet': Bringing the threat to light. November 2024, European Parliament.

[7] Ibid

[8] شر كتان تحليليتان متخصصة في تتبع الشحن والاستخبارات البحرية، ويتعمد على بياناتها في تقارير العقوبات ،والطاقة والامن البحري.

[9] دول الملاذات المريحة: هي دول تُشغِّل سجلات بحرية مفتوحة لا تشترط جنسية أو إقامة مالكي السفن، وتوفر إجراءات تسجيل منخفضة التكلفة وسهلة إداريًا، مقابل ضعف متطلبات العناية الواجبة والشفافية، وعدم التحقق من المالك المستفيد أو تاريخ السفن والتأمين ومخاطر العقوبات، ما يجعلها بيئة مواتية لانتشار السفن عالية المخاطر وتوسع الأسطول الخفي العالمي.

يُفترض بالدولة التي ترفع السفينة علمها أن تضمن رقابة على معايير السلامة — من انتظام الفحوصات إلى جودة التأمين. لكن الرقابة في هذه الدول عادةً مرنة جدًا، ما يجعلها مناسبة لإنشاء أساطيل ظل. وبسبب عدم قدرة هذه السفن على استخدام خدمات شركات التأمين الكبرى، فهي تفضّل هذه الدول التي تغضّ الطرف عن ذلك.[10]

تستخدم أساطيل الظل بشكل واسع في تهريب النفط من الدول التي تواجه عقوبات اقتصادية، حيث تقوم بعمليات نقل النفط بين السفن في عرض البحر وجعل الأصل والوجهة النهائية للبضائع غامضة. كما يتم استبدال أسماء السفن والتسجيلات بسرعة لتجنب التتبع والعقوبات. عبر هذه الطرق، تسهم أساطيل الظل في استمرار الدول والشركات المُعاقبة في بيع الموارد بشكل غير قانوني، مما يؤثر على فعالية العقوبات ويخلق اقتصادًا موازٍ خارج الرقابة الدولية. كما أن نشاطها لا يقتصر فقط على النفط، بل يشمل أيضًا تهريب السلع الممنوعة والأسلحة والمخدرات.

بالتالي، تمثل أساطيل الظل تحديًا كبيرًا للأمن البحري والاقتصادي العالمي، مما دفع الهيئات الدولية إلى اتخاذ خطوات من أجل مراقبتها وتنظيمها بشكل أفضل. ومع ذلك، لا تزال هذه الأساطيل قادرة على استغلال الثغرات القانونية والقصور في تطبيق القانون الدولي لتستمر في أنشطتها غير القانونية.

تُظهر تقارير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) أن التحايل البحري يعتمد على حزمة من الممارسات الممنهجة الهادفة إلى إخفاء حركة السفن وهويتها ومسؤولياتها القانونية. وتشمل هذه الممارسات تعطيل أو التلاعب بإشارات نظام التعريف الآلي (AIS) لإخفاء المسارات الفعلية، وتغيير الهوية المادية للسفن عبر محو الأسماء وأرقام IMO، فضلًا عن تزوير مستندات الشحن، لا سيما المرتبطة بمنتجات الطاقة والمعادن، لإخفاء مصدر البضائع. كما تُستخدم عمليات النقل بين السفن (STS) في عرض البحر، غالبًا خلال الليل، إلى جانب التلاعب المتعمد بمسارات الرحلات عبر طرق غير مباشرة أو توقفات غير معلنة. ويُضاف إلى ذلك تبديل الأعلام أو استخدام أعلام مزوّرة للتهرب من الرقابة، والاعتماد على هياكل ملكية وإدارة معقدة قائمة على شركات واجهة، بما يصعّب تتبع المالكين الحقيقيين ويحد من فعالية آليات الإنفاذ الدولية.[11]

[10] «الذهب الأسود على السفن المظلمة: ما هو «أسطول الظل» الروسي ومن أين جاء». فوربس، 26 مارس/آذار 2024.
[11] The Full Deceptive Shipping Practices Guide. 7. 2023. Windward

ألعاب الهوية – IdentityGames

"الاختفاء" (تعطيل نظام AIS) لا يزال شائعاً لكن الجهات الخبيثة الأكثر تطوراً باتت تدرك أن السفينة التي تساوي ملايين الدولارات باهظة جداً للمخاطرة بها من أجل معاملة واحدة.
وبدلاً من محاولة إخفاء سلوك السفينة، غيّر العديد من الفاعلين السيئين اتجاههم. فهم يحاولون الآن جني فوائد الأنشطة غير القانونية مع الإبقاء على مظهر "العمل كالمعتاد". بمعنى آخر، هم يختبئون في العلن.

البث المزدوج (Dual Transmission)

استخدام أكثر من جهاز AIS على سفينة واحدة بحيث يبث كل جهاز هوية مختلفة مع رقم IMO مختلف لتعقيد عملية تتبع الهوية الحقيقية للسفينة

القفز بين الأعلام (Flag Hopping)

تغيير رقم MMSI (الذي يمثل العلم) بشكل متكرر لتجنب اكتشاف الأنشطة المشبوهة ؛ ولأن هذا الأسلوب قد يستخدم لأسباب مالية مشروعة يصبح من الصعب تصنيفه مباشرة كممارسة غير قانونية .

سرقة الهوية (Identity Theft)

عندما تتقمص سفينة ما هوية سفينة أخرى تعمل في نفس الوقت بحيث تظهر سفينتان تستخدمان المعرفات نفسها مما يخلق ازدواجية مقصودة في الإشارات

العبث بالهوية (Identity Tampering)

التلاعب المتعمد بالبيانات المرسلة عبر AIS أو تعديل الخصائص المادية للسفينة بهدف تزوير هويتها

الشكل 1 انفوجرافيك مركز سوث24 – بواسطة المؤلف

أهمية أساطيل الظل في التجارة غير القانونية وتهريب الموارد والالتفاف على العقوبات.

تنقل أساطيل الظل السلع لصالح الدول أو الكيانات الخاضعة للعقوبات، مما يدعم إيراداتها عبر قنوات غير مشروعة، حيث تُسهّل عمليات التهريب، بما في ذلك النفط والأسلحة، مما يُغذّي الصراعات العسكرية وانتهاكات حقوق الإنسان وتمويل الإرهاب. كما تُساهم هذه الأساطيل في الاتجار بالبشر وإلقاء النفايات الخطرة في بعض الحالات، و تعمل على التهرب من اللوائح والمراقبة البحرية الدولية من خلال تغيير هويات السفن بشكل متكرر أو تعطيل تقنيات التتبع.

التحايل على العقوبات

تتحايل الأساطيل على العقوبات بشكل رئيسي من خلال عمليات النقل من سفينة إلى أخرى، مما يُصعّب تحديد منشأ ووجهة الشحنات. على سبيل المثال، يسمح تهريب النفط عبر عمليات تبادل متطورة بين الناقلات بنقل ملايين البراميل من المناطق الخاضعة للعقوبات سرًا إلى دول مثل الصين والهند. ووفقا لمركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف، تعد روسيا المورد الرئيسي للنفط إلى الصين، كما تزود الهند بأكثر من ثلث إجمالي وارداتها من النفط، كما تصدر إيران حوالي 1.7 مليون برميل يومياً، منها حوالي 1.2 مليون أو 1.3 مليون برميل يومياً إلى الصين، في ظل تعمد طهران المحافظة على سرية بيانات صادراتها النفطية. ووفقاً لبعض التقارير، تصدر إيران حوالي 400 ألف برميل يوميا إلى الهند [12]. وتُطيل هذه الممارسات أمد الأنظمة الخاضعة للعقوبات من خلال تحويل الموارد والتمويل الحيوي إليها، مما يُقوّض جهود العقوبات الدولية.

[12] كيف تضغط العقوبات النفطية الأمريكية على أساطيل الظل لروسيا وإيران؟31 يناير/ كانون الثاني 2025. بي بي سي عربي.

ثانيًا: العقوبات الأمريكية على الحوثيين

لطالما مثلت العقوبات واحدة من أكثر الأدوات تأثيراً على السلوك ومعاقبة الانتهاكات والحفاظ على النظام العالمي. إلا أن أساطيل الظل غالباً ماتنجح في تجاوز مثل هذه الإجراءات، الأمر الذي يخلق تأثيرات متسلسلة تمس الاقتصادات والمجتمعات. تُركز العقوبات الأمريكية المفروضة على الحوثيين بشدة على تعطيل شبكات تهريب النفط وشحنه، التي توفر جزءًا كبيرًا من إيراداتهم، غير أنها لا تتجاوز حد كبح هذه الأنشطة دون القدرة على وقفها بشكل كامل. وتستهدف هذه الإجراءات بشكل متزايد أساطيل ناقلات النفط، والشركات الوهمية، والوسطاء الذين ينقلون المنتجات النفطية الإيرانية وغيرها إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون على البحر الأحمر وبحر العرب.[13]

يُبرز تطوّر مؤشرات الأصول والعقوبات الأمريكية خلال عام 2025 تشديد الاستهداف الممنهج لشبكات الحوثيين و«أساطيل الظل»، مع تركيز متزايد على الأصول التشغيلية والسفن والشركات الوهمية.

جدول (1): تطور مؤشرات الأصول والعقوبات الأمريكية ضد شبكات الحوثيين وأساطيل الظل – 2025م

التاريخ	الجهة المعاقبة/ المستهدفة	نوع الإجراء	المؤشر الكمي	الدلالة التحليلية
يناير–فبراير 2025	شبكات مالية مرتبطة بالحوثيين	إدراج على قائمة OFAC (SDN)	عدة أفراد وكيانات	بداية تركيز العقوبات على البنية المالية الوسيطة بدل القيادات السياسية فقط
مارس 2025	شركات واجهة مرتبطة بتجارة النفط	تجميد أصول وحظر تعاملات	عدد من الكيانات التجارية	استهداف قنوات الالتفاف التجاري وغسيل العائدات النفطية
9 أبريل 2025	ناقلات نفط مرتبطة بالحوثيين	تحذير رسمي + مخاطر عقوبات	سفن ضمن «أساطيل الظل»	توسيع نطاق الردع ليشمل الشحن والتأمين والموانئ
أواخر أبريل 2025	شبكات نقل بحري	إدراج سفن محددة	نحو 3 ناقلات	ربط العقوبات مباشرة بسلسلة الإمداد النفطي
يونيو 2025	أفراد وكيانات لوجستية	إدراج موسّع على SDN	نحو 12 فردًا وكيانًا	تصعيد نوعي يستهدف التشغيل لا التمويل فقط

[13] Treasury Sanctions Houthi Illicit Oil Trading and Shipping. June 20, 2025, U.S. Mission to Yemen,

1 يوليو 2025	شبكات عائدات النفط الحوثية	استهداف مباشر للإيرادات	أصول مالية مجمّدة	انتقال العقوبات إلى مرحلة «خنق الموارد»
11 سبتمبر 2025	شبكة واسعة متعددة الجنسيات	أكبر حزمة عقوبات في 2025	نحو 32 فردًا وكيانًا	تفكيك شبكات مترابطة (مال – نفط – شحن – وساطة)
إجمالي 2025	شبكات الحوثيين وأساطيل الظل	إجراءات تراكمية	≈ 44 فردًا وكيانًا + ≈ 9 سفن	تكريس العقوبات كأداة استراتيجية طويلة الأمد

يُظهر الجدول الطابع التراكمي للعقوبات الأمريكية خلال عام 2025، وانتقالها من استهداف التمويل إلى تعطيل الإمداد النفطي والنقل البحري، بما يعكس تحوّلًا في المقاربة من الردع السياسي إلى تقويض الموارد الاقتصادية.

في هذا الإطار، تندرج عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية الصادرة في 2 أبريل/نيسان 2025 ضمن مسار تصاعدي يستهدف البنية المتكاملة التي يعتمد عليها الحوثيون للالتفاف على العقوبات، ولا سيما شبكات تهريب النفط، والشركات الوهمية، والوسطاء الذين ينقلون المنتجات النفطية الإيرانية وغيرها إلى الموانئ الخاضعة لسيطرتهم على البحر الأحمر وبحر العرب. فقد وسّعت واشنطن نطاق الاستهداف ليشمل شبكات مالية وتجارية عابرة للحدود يقودها المسؤول المالي الحوثي سعيد الجمل، وضمت رجلَي أعمال من أصول أفغانية مقيمين في روسيا، إلى جانب شركات واجهة مسجّلة هناك، استُخدمت لتوريد أسلحة وسلع وتقنيات حساسة. كما كشفت الإجراءات عن استخدام محافظ رقمية لتسهيل التحويلات المرتبطة بهذه الأنشطة، بما يعكس ترابط مسارات التهريب البحري مع قنوات التمويل غير المشروع ضمن الاقتصاد الحربي الحوثي.[14]

توضح الجداول الثلاثة التالية أسماء الأفراد والكيانات والسفن المشمولة بعقوبات وزارة الخزانة الأمريكية بحسب البيان الصحفي الصادر عن الوزارة بتاريخ 2 أبريل 2025م[15] .

أولا: الأفراد - جدول رقم (2)

الإسم	الدور	سبب الإدراج / الإنتهاك

[14] US Sanctions Houthi Network Buying Weapons and Stolen Ukrainian Grain From Russia. Apr 03, 2025, united24 media.
[15] Treasury Sanctions Houthi Network Procuring Weapons and Commodities from Russia. April 2, 2025, US Department of the Treasury

سعيد الجمل	مسؤول مالي حوثي رفيع المستوى – تنسيق شراء الأسلحة والسلع	دعم مادي وتمويل الحوثيين – شراء أسلحة ومواد حساسة من روسيا
هوشنك خيرت	رجل أعمال أفغاني مقيم في روسيا – مساعدة الجمل في عمليات الشراء	دعم مادي وتمويل الحوثيين – شحن الحبوب والأسلحة
سهراب خيرت	رجل أعمال أفغاني مقيم في روسيا – المدير العام لشركات روسية	دعم مادي وتمويل الحوثيين – شركات مملوكة له مرتبطة بالأنشطة الحوثية
حسن جعفري	غاسل أموال إيراني مقيم في تركيا	غسل أموال ودعم مادي لشبكة الحوثيين
فياتشيسلاف فلاديميروفيتش فيدانوف	قبطان روسي لسفينة AM THESEUS	تسهيل نقل شحنات الحوثيين – خرق العقوبات
يوري فلاديميروفيتش بيلياكوف	قبطان روسي لسفينة AM THESEUS	تسهيل نقل شحنات الحوثيين – خرق العقوبات

ثانيا: الشركات والكيانات - جدول رقم (3)

إسم الشركة / الكيان	النشاط / الدور	نوع الانتهاك / سبب الإدراج
AM Asia M6 Ltd (هونغ كونغ)	مالك ومدير ومشغل سفينة AM THESEUS	نقل شحنات الحوثيين – خرق العقوبات
سكاي فريم المحدودة (روسيا)	شركة مملوكة لسهراب خيرت	دعم مادي وتمويل الحوثيين
إديسون المحدودة (روسيا)	شركة مملوكة لسهراب خيرت	دعم مادي وتمويل الحوثيين

كوليبري المحدودة (روسيا)	شركة مملوكة لسهراب خيرت	دعم مادي وتمويل الحوثيين

ثالثًا: السفن - جدول رقم (4)

اسم السفينة	الشركة المالكة/المشغلة	نوع الانتهاك
AM THESEUS (ZAFAR)	AM Asia M6 Ltd	شحن حبوب مسروقة وأسلحة إلى اليمن – خرق العقوبات

وفي السياق نفسه، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في 20 يونيو 2025 عقوبات استهدفت كيانات وأشخاصًا وسفنًا متورطة في تجارة النفط غير المشروعة والشحن لصالح الحوثيين، في مسعى لتعطيل مفاصل سلسلة التوريد البحرية نفسها. ويعكس هذا التحرك تشديدًا عمليًا للعقوبات يهدف إلى تقليص مصادر تمويل الحوثيين والحد من قدراتهم اللوجستية، بما يضعف قدرتهم على مواصلة العمليات العسكرية وتهديد أمن الملاحة الدولية.

جدول رقم (5) يلخّص أبرز الكيانات، الأشخاص، والسفن المستهدفة من قبل وزارة الخزانة الأمريكية بسبب تجارة النفط غير المشروعة والشحن للحوثيين، 20 يونيو 2025.[16]

الكيان / السفينة/ الشخص	النوع	الدور / الوظيفة	ملاحظات / سياق التورط
Black Diamond Petroleum Derivatives	شركة نفطية (واجهة)	تسهيل بيع النفط ومشتقاته وتحصيل الإيرادات لصالح الحوثيين	تهريب نفط إيراني، دخل رئيسي لتمويل أنشطة الجماعة
Star Plus Yemen	شركة تجارية (واجهة)	وسيط بين موزّعين ومورّدين لتوريد النفط والسلع؛ تسهيل شراء مكونات مزدوجة الاستخدام	توريد سلع وتسهيلات لوجستية لمحاولة دعم الجماعة
Tamco Establishment for Oil Derivatives	شركة مشتقات نفطية (واجهة)	إخفاء المستفيدين الحقيقيين من النفط المستورد والمشتقات	تعمل تحت إشراف قيادات حوثية

[16] Treasury Sanctions Houthi Illicit Oil Trading and Shipping. June 20, 2025, US Department of the Treasury

Royal Plus Shipping Services & Commercial Agencies	شركة شحن / خدمات تجارية (واجهة)	تهريب وبيع النفط ومنح امتيازات خاصة داخل سوق المشتقات التي تسيطر عليها الجماعة	توريدات من الحرس الثوري، تحويلات مالية مرتبطة بشراء معدات عسكرية
Yahya Al-Usaili Company for Import Ltd.	شركة استيراد (واجهة)	استيراد المشتقات النفطية مقابل عملة أجنبية، إدارة مدفوعات عبر بنوك في مناطق سيطرة الحوثيين	إخفاء هوية المستفيدين الفعليين من الصفقات

الكيان / السفينة/ الشخص	النوع	الدور / الوظيفة	ملاحظات / سياق التورط
Gasoline Aman Company for Oil Derivatives Imports	شركة مشتقات نفطية (واجهة)	تسهيل عمليات تهريب المشتقات النفطية والحصول على رسوم خفية مقابل الخدمة	جزء من شبكة التهريب الحوثية
Azzahra Establishment for Commerce & Agencies	شركة تجارة / وكالات (واجهة)	غسيل وتحويل أموال مبيعات النفط إلى قيادات حوثية ومنظمات تابعة لهم	غسل مئات ملايين الدولارات عبر العمليات
Yemen Elaph Petroleum Derivatives Import	شركة استيراد نفطي (واجهة)	استيراد وتوزيع المشتقات النفطية عبر السوق السوداء، حصريًا عبر موانئ الحديدة/الصليف	مملوكة لقيادي حوثي (عبدالله دبش)
Abbot Trading Co., Ltd.	شركة شحن ولوجستيات (واجهة)	تسهيل نقل وبيع النفط ومشتقاته، والتحكُّم في تجارة المشتقات والتجارة العامة	أداة رئيسية في شبكة التمويل الحوثية
محمد عبدالسلام	فرد / قيادي حوثي	إدارة وتشغيل عدة شركات واجهة (مثل Black Diamond, Star (Plus	متحدث باسم الجماعة، مدرج ضمن العقوبات
عبدالله حسن عبدالله دبش	فرد / قيادي حوثي	Major owner of Yemen Elaph oil supply company	متورّط في استيراد وتوزيع النفط لصالح الجماعة

زيد الوشلي	فرد / مسؤول موانئ حوثي	إدارة موانئ الحديدة والصليف، تنسيق عمليات التهريب وتوريد أسلحة ومشتقات	مسؤول عن دخول النفط ومكونات عسكرية عبر الموانئ
Valente	سفينة شحن	نقل وتفريغ أكثر من 60,000 طن بنزين إلى ميناء رأس عيسى بعد انتهاء الإعفاء القانوني	تورّط مباشر في انتهاك عقوبات التفريغ بعد GL 25A
الكيان / السفينة/ الشخص	**النوع**	**الدور / الوظيفة**	**ملاحظات / سياق التورط**
Atlantis MZ	سفينة شحن	تفريغ نحو 60,000 طن بنزين في ميناء رأس عيسى بعد انتهاء الإعفاء	استمرار التوريد رغم انتهاء الترخيص القانوني
Sarah (سابقًا Tulip BZ)	سفينة شحن / ناقلة غاز	نقل وتفريغ غاز مسال (LPG) في ميناء رأس عيسى بعد انتهاء الإعفاء	ملاحقة وتحديث اسمها في قوائم العقوبات
Best Way Tanker Corp.	شركة شحن / مشغّل سفن	إدارة السفينة Valente، متورطة في تفريغ المشتقات النفطية للحوثيين	مدرجة ضمن المؤسسات الخاضعة للعقوبات
Ocean Voyage LLC	شركة شحن / مشغّل سفن	إدارة نفس السفينة (Valente)، متورطة في التوريد غير القانوني للوقود	مدرجة ضمن العقوبات
Atlantis M. Shipping Co.	شركة شحن / مشغّل سفن	تشغيل السفينة Atlantis MZ لتفريغ الوقود بعد نهاية الإعفاء	مدرجة ضمن العقوبات

11 سبتمبر 2025: مثل ذروة النهج التراكمي للعقوبات، إذ أعلنت الخزانة الأميركية عن أكبر حزمة عقوبات ضد الحوثيين، شملت 32 فردًا وكيانًا وأربع سفن، مستهدفة شبكات التمويل والتهريب العابرة للحدود بهدف تعطيل قدراتهم المالية واللوجستية.[17]

[17] Treasury Sanctions Houthi Illicit Revenue and Procurement Networks. September 11, 2025, U.S. Department of the Treasury.

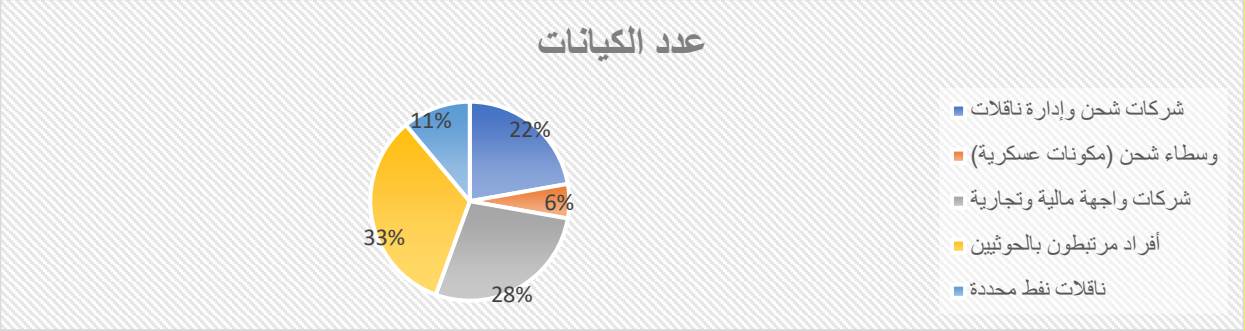

الشكل 2: إنفوجرافيك مركز سوث24- بواسطة المؤلف

جدول رقم (6) يوضح أسماء الكيانات والأفراد المشمولين في آخر حزمة عقوبات لوزارة الخزانة الأمريكية 11 سبتمبر 2025 وسبب الإدراج.

الإسم / الكيان	الفئة	الملاحظة
صالح مسفر الشاعر	فرد	حارس قضائي سابق للحوثيين، مصادرة أصول
صالح دبيش	فرد	خلف صالح الشاعر في الحراسة القضائية
عبدالله مسفر الشاعر	فرد	رئيس شبام القابضة وشركات تابعة للحوثيين
خالد محمد خليل	فرد	رئيس الدائرة الاقتصادية في جهاز الأمن والاستخبارات الحوثي
إبراهيم محسن السوادي	فرد	غسل أموال لصالح الحوثيين
محمد أحمد الدولة	فرد	رئيس مجلس إدارة شركة كمران
محمد عبدالسلام	فرد	مشرف شبكة تهريب نفطية
زيد علي يحيى الشرفي	فرد	مهرب نفط وغاسل أموال
صدام أحمد محمد الفقيه	فرد	مالك شركات نفطية تعمل لصالح الحوثيين
شركة شبام القابضة	كيان	شركة استولى عليها الحوثيون بقيمة 500 مليون دولار
شركة اليمن المدرّعة	كيان	تستخدم لتمويل الحوثيين
شركة المعارض	كيان	واجهة مالية للحوثيين
شركة الفقيه الدولية	كيان	استيراد وخدمات نفط لصدام الفقيه
سام أويل	كيان	شركة نفطية مرتبطة بالفقيه
رويال بلس	كيان	استيراد مشتقات نفطية للفقيه
Tyba Ship Management DMCC	كيان	تشغيل سفن تنقل النفط للحوثيين
Arkan Mars Petroleum DMCC	كيان	تستقبل النفط لصالح الحوثيين
Hubei Chica Industrial	كيان	توريد مواد كيميائية للصواريخ
Shenzhen Shengnan	كيان	توريد إلكترونيات للطائرات المسيّرة
Shanxi Shutong	كيان	توريد مواد كيميائية للحوثيين

Shandong Mingming	كيان	شركة فرعية تابعة لشانتونغ
Yiwu Wan Shun	كيان	شراء مكونات عسكرية للحوثيين
معهد ارتقاء IQDI	كيان	تصنيع طائرات مسيّرة لصالح الحوثيين
Guangzhou Yakai	كيان	شحن مكونات حساسة للحوثيين
Guangzhou Nahari	كيان	إخفاء مكونات عسكرية داخل شحنات تجارية
Al-Hammadi Trading	كيان	شحن مكونات ثنائية الاستخدام
STAR MM	سفينة	ناقلة نفط تعمل لصالح الحوثيين
NOBEL M	سفينة	ناقلة نفط مرتبطة بالحوثيين
BLACK ROCK	سفينة	سفينة تدعم عمليات الحوثيين
SHRIA	سفينة	سفينة تعمل في نقل النفط للحوثيين

وتمتاز البنود المشتركة في حزم العقوبات الأمريكية المختلفة ضد الحوثيين، بما في ذلك تلك المفروضة بين 2021 و2025، بعدة عناصر رئيسية تركزت على إضعاف القدرات المالية واللوجستية والسياسية للجماعة. ومثل استهداف شبكات التمويل والتهريب عنصرا أساسياً في حزم العقوبات: إذ شملت ضمن أهدافها مهربي النفط وشركات الشحن المرتبطة بجماعة الحوثي، مع استهداف شبكات غسيل الأموال التي تساهم في تمويل الحوثيين، مما يقطع منابع تمويلهم ويعرقل عمليات التهريب وخاصة للنفط والسلع ذات الاستخدام المزدوج.[18]

[18] الولايات المتحدة تستهدف الحوثيين بعقوبات جديدة. 22 يوليو 2025 الشرق نيوز.

واردات النفط والوقود وإيرادات الحوثيين

تشير تقديرات الولايات المتحدة والأمم المتحدة إلى أن الحوثيين حققوا مكاسب بمليارات الدولارات من الرسوم الجمركية وزيادات الأسعار على واردات الوقود التي تمر عبر الحديدة والموانئ الشمالية الأخرى خلال الفترة 2022-2024. وهذا يجعل المنتجات النفطية أحد أهم مصادر إيراداتهم المحلية.

وكان فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة قد ذكر في تقريره رقم (S/2020/326) في الفصل الرابع الذي تناول إيرادات الحوثيين من وارادت الوقود أن فريقه جمع وثائق صادرة عن الجهات المستلمة للشحنات (Matrix Oil وYemen Elaf وAlbarakah)، أشارت الوثائق أن أربع ناقلات قد جرى تحميلها في موانئ إيرانية مع الادعاء كذبًا بأن الوقود قد تم تحميله في سلطنة عُمان.

وبحسب تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن، رقم (S/ 2024/ 731)، فقد جمع الحوثيون مايقرب من 994 مليار ريال يمني من الرسوم الجمركية على واردات الوقود خلال الفترة من 2022 إلى 2024.. إلا أن التقرير أضاف: "مع الأخذ في الاعتبار الرسوم غير المشروعة الأخرى وهامش الربح المحقق من ذلك، يُقدّر إجمالي دخل الحوثيين من هذا القطاع وحده بنحو 1.34 تريليون ريال يمني خلال الفترة المذكورة".[19]

الشحن والموانئ والسفن المُدرجة

فرضت وزارة الخزانة عقوبات على شركات تجارية مرتبطة بالحوثيين، ومديري موانئ الحديدة والصليف، وسفن قامت بتفريغ منتجات نفطية مكررة في موانئ خاضعة لسيطرة الحوثيين بعد انتهاء تراخيصها السابقة. أُضيفت هذه السفن ومالكوها ومشغلوها إلى قائمة الأشخاص المدرجين في قائمة العقوبات، مما أدى إلى حرمانهم من المدفوعات بالدولار والتأمين ومعظم خدمات الموانئ العالمية [20].

حذّرت واشنطن مالكي السفن ومستأجريها ومقدمي الخدمات من أن تفريغ الوقود أو تزويدهم بالنفط في موانئ الحوثيين قد يُشكّل "دعمًا" لجماعة إرهابية ، ما قد يستدعي فرض عقوبات أو إجراءات قانونية جزائية. وقد أُلغيت التراخيص العامة السابقة التي سمحت مؤقتًا بتوريد بعض المنتجات المكررة إلى شمال اليمن، وحُظرت تمامًا بحلول 4 أبريل 2025.[21]

---

[19] فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني باليمن، التقرير النهائي (وثيقة رقم S/2024 /731)، الأمم المتحدة، 2024، PDF

[20] Ibid

[21] US warns against Houthi oil shipments as Yemeni faction unveils its ‘sanctions regulations. 09 Apr 2025, Lloyd's List.

الصلة بـ"أسطول الظل" الروسي-الإيراني

تستهدف الإجراءات الأمريكية المتزامنة في عام 2025 "أسطول الظل" الروسي-الإيراني الأوسع من ناقلات النفط المستخدمة للتهرب من حظر النفط وسقوف الأسعار، والتي غالبًا ما تعمل بملكية غامضة، وتتنقل بين أعلام الدول، وتجري عمليات نقل من سفينة إلى أخرى لإخفاء مصدر الشحنة. وقد ارتبط جزء من هذا الأسطول بتدفقات نفطية يستفيد منها الحوثيون في نهاية المطاف، سواء من خلال عمليات التسليم إلى الموانئ التي يسيطرون عليها أو عبر القنوات المالية المرتبطة بالحرس الثوري الإسلامي الإيراني. كما أن عائدات مبيعات النفط السرية لا تمول الاحتياجات المحلية فحسب، بل تمول أيضا وكلاء إقليميين مثل حزب الله والحوثيين [22]. لذلك في الـ 19 ديسمبر 2024م ، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على إيران والأهداف المرتبطة بالحوثيين، واستهدفت ثلاث سفن متورطة في تجارة النفط والبتروكيماويات الإيرانية [23].

وتتبع واشنطن هذه الاستراتيجية في سياق ضرب اللوجستيات البحرية التي تدعم صادرات إيران المخالفة للعقوبات والمغذية لإيرادات الحوثيين، وذلك من خلال تحديد الناقلات والمديرين والوسطاء، والضغط على المشترين في آسيا والشرق الأوسط لعدم التعامل مع الشحنات المرتبطة بالشبكات الخاضعة للعقوبات. وهذا يربط العقوبات التي تستهدف الحوثيين بالحملة الأمريكية الأوسع ضد الشحن البحري الموازي الروسي والإيراني. وكانت وزارة الخزانة الأمريكية قد فرضت عقوبات على شركة (Shandong Shouguang Luqing Petrochemical Co., Ltd.) الصينية، وهي إحدى ما يُعرف بـ "المصافي الصغيرة" أو "Teapot"، بعد شرائها وتكريرها نفطًا إيرانيًا بقيمة مئات الملايين من الدولارات. ويتضمن ذلك شحنات مصدرها ناقلات مرتبطة بجماعة (الحوثيين) المصنّفة كمنظمة إرهابية، وبوزارة الدفاع الإيرانية وهيئة الدعم اللوجستي التابعة لها [24].

[22] The U.S. Sanctions on the Russian-Iranian Shadow Fleet: Strategic Implications and Challenges. July 31, 2025, Robert Lansing institute.
[23] Western sanctions on Russia, Iran energy trade.November 27, 2025, Reuters.
[24] Sanctioning Entities Purchasing and Transporting Iranian Oil to Further Impose Maximum Pressure on Iran. March 20, 2025, Press Statement,the U.S. Department of State.

ثالثًا: أهم خصائص أساطيل الظل الحوثية

تتألف أساطيل الظل الحوثية من عدد لابأس به من سفن تهريب النفط والأسلحة. اللافت هو ماذكره المحلل العسكري اليمني العميد ياسر صالح لقناة الحدث أن عدد أسطول الظل الذي يعتمد عليه الحوثي يبلغ حوالي 112سفينة ظل، وهي سفن ذات استخدام سري وتعمل ضمن شبكات معقدة لإخفاء هويتها ومهامها.[25]

منذ انقلابها في سبتمبر 2014 واستيلائها على مركز الدولة في صنعاء، اعتمدت جماعة الحوثي بشكل أساسي على استغلال الطبيعة المعقدة لجغرافيا السواحل اليمنية، في البحرين الأحمر والعربي، حيث تنتشر الجزر النائية والموانئ غير الرسمية [26]. كما تم استخدام سفن الصيد الصغيرة وأيضاً السفن التجارية كغطاء من أجل نقل الأسلحة ومكوناتها بالإضافة إلى البضائع المهربة، والنفط، مستغلين ضعف الرقابة البحرية والفساد المحلي. على سبيل المثال، ذكر تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي الصادر لعام 2020 أن فريقه جمع وثائق صادرة عن المستلمين (ماتريكس أويل، يمن إيلاف، والبركة) تُظهر هذه الوثائق أن أربع ناقلات تم تحميلها في موانئ إيرانية، بينما زُعم كذبًا أن الوقود تم تحميله في سلطنة عُمان [27].

وذكر التقرير أن ذلك يندرج ضمن تحقيقات الفريق في إيرادات الحوثيين غير المشروعة من واردات الوقود، التي تمثل جزءًا صغيرًا (5.5%) من إجمالي إيراداتهم الضريبية، لكنها تشكل انتهاكًا محتملًا لتدابير العقوبات. وركز التقرير على الفترة من يناير إلى ديسمبر 2019، مع إشارات إلى معاملات سابقة، ويُعد جزءًا من مراقبة حظر الأسلحة والتمويل غير القانوني[28].

كما اتسعت شبكات عمليات تهريب الأسلحة للحوثيين عبر سفن إيرانية كالسفينة "إم في سافيز" التي عملت كمنصة دعم لوجستي في البحر الأحمر، لتشمل تهريب النفط والمواد القتالية. وبحسب مؤسسة "لويدز ليست إنتليجنس" (Lloyd's List Intelligence) المتخصصة في مراقبة حركة السفن والشحن البحري، فقد اعتمد الحوثيون التمويه على بيانات السفن من خلال تعطيل أجهزة التعريف الآلي (AIS)، بالإضافة لاستخدام وسطاء إقليميين وشركات غير رسمية لتسهيل عبور الشحنات النفطية[29].

وبحسب نفس المنصة ، فقد تم توثيق استخدام الخزان العائم "يمن" للتهريب النفطي بعد استبداله بسفينة "صافر"، حيث شكل نقطة تفريغ للناقلات الإيرانية بعيداً عن الرقابة الدولية، وأصبح أداة رئيسية لخلق اقتصاد ظل يعزز من نفوذ الجماعة ويحد من أثر العقوبات. وتضمنت عمليات نقل النفط تفريغ وتبادل مباشر بين

---

[25] محلل: «أسطول الظل» المكوّن من 112 سفينة يواصل تهريب النفط والسلاح للحوثيين، 22 أغسطس/آب 2025، قناة الحدث على يوتيوب
[26] أحلام عبدالكريم ، تهريب السلاح إلى جماعة الحوثيين في اليمن.. دراسة تحليلية للفاعلين والمسارات الآمنة 2014-2025. 1 مايو 2025، مجلة بريم.
[27] Final report of the Panel of Experts on Yemen. 28 April 2020, United Nations Security Council.
[28] Final report of the Panel of Experts on Yemen (S/2020/326) [EN/AR]. 5 May 2020, reliefweb.
[29] Tomer Raanan, Shadow fleet playing growing role in Houthi oil trade. 04 Sep 2025, Lloyd's List Intelligence.

خزان عائم وناقلات إيرانية مثل SEASTAR 1، مستغلين التوترات الدولية وضعف الرقابة في البحر الأحمر[30].

إجمالًا ، مثّل استغلال جماعة الحوثي لمناطق ضعف الرقابة البحرية فضلًا عن الموانئ الصغيرة غرب اليمن مثل الحديدة، ورأس عيسى والصليف، واستعانتها بالجزر لإعادة توزيع المواد المهربة بعيداً عن المراقبة، إحدى الروافع الرئيسية للجماعة في مواجهة ضغط العقوبات وحملات التفتيش الدولية، ما أسهم في تعزيز قدرتها على إدارة ما يمكن وصفه بـــ " اقتصاد مواز للحرب".

الحوثيون أداة في إطار صراع جيوسياسي أوسع

لطالما أدركت طهران وموسكو أن الجماعات المسلحة غير النظامية، عند تجهيزها بالشكل المناسب، قادرةٌ على تشكيل الصراعات العالمية بفعاليةٍ تعادل فعالية الجيوش النظامية. كما إن تصنيف وزارة الخزانة الامريكية للحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية جاء بناًء على مجموعة من الاعتبارات منها علاقاتهم اللوجيستية مع الحرس الثوري الإيراني وروسيا، والذي يُظهر بوضوح أن صعودهم لم يكن نتاج قدرة ذاتية مستقلة، بل كونهم أدوات في صراعٍ جيوسياسيٍّ أوسع نطاقًا تقوده اطراف خارجية.[31]

فبينما استغل الحوثيون اقتصاد الحرب في اليمن لفترة طويلة، مستفيدين من عوائد مجموعة كبيرة من الأنشطة الغير مشروعة، من تهريب الوقود إلى الابتزاز، كشفت وزارة الخزانة الأمريكية عن تورط العميل الحوثي "اللواء" عبد الولي عبده حسن الجابري في إدارة شبكة لتهريب البشر ، جرى من خلالها تجنيد مدنيين يمنيين للقتال لصالح روسيا في أوكرانيا.[32]

وتحدث "سيرجي كونياشين" القنصل الروسي السابق والمسؤول السياسي في السفارة الروسية في السودان في مقال له نشر في "The Moscow Times" لقد اعتدنا سماع أخبار عن تعاون الحوثيين الوثيق، في المقام الأول، مع إيران ووكلائها. لذلك، قد يبدو ظهور روسيا والصين في هذه القائمة مفاجئًا لكثير من المراقبين. لكن في الواقع، لطالما لعبت كلٌّ من موسكو وبكين دورًا ثانويًا في الصراع اليمني، مُعلنةً الحياد ودعت حصريًا إلى حل سلمي". ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، بدأت كلتا الدولتين بتقديم دعم متزايد لنشاط الحوثيين، مما عزز قدراتهم العسكرية بشكل كبير، وبالتالي انضما عمليًا إلى إيران كرعاة للمتمردين اليمنيين. ويؤكد كونياشين من أن أسباب هذا القرار تكمن في المقام الأول في المصالح الاستراتيجية لكلا البلدين في المنطقة، ومواجهتهما العالمية (وإن لم تكن مشتركة، بل منفصلة) مع الولايات المتحدة [33].

---

[30] Ibid

[31] Fatima Abo Alasrar, The United States' Houthi terrorist designation unmasks Russia's Yemen strategy. March 14, 2025, the Atlantic Council

[32] Ibid

[33] الدبّ والتنين في رمال الجزيرة العربية، أو دور روسيا والصين في دعم الحوثيين في اليمن.3 سبتمبر 2025 صحيفة «موسكو تايمز» The Moscow Times.

وكان الجنرال مايكل كوريلا، قائد القيادة المركزية الأمريكية السابق، قد أدلى بشهادته أمام الكونجرس في عام 2024 ، مشيرا أن إيران وروسيا والصين تعيدان تشكيل النظام الإقليمي بصورة نشطة على حساب الغرب، باستخدام جهات فاعلة غير متكافئة مثل الحوثيين لممارسة الضغط وتحقيق أهدافهما الاستراتيجية. ويؤكد تنسيق الحوثيين مع موسكو وبكين لحماية السفن الروسية والصينية أثناء مهاجمة الشحن الأمريكي وحلفائه الغربيين هذا التوافق الجيوسياسي. ووفقًا لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، فقد تواصل محمد علي الحوثي مباشرة مع المسؤولين الروس والصينيين لتأمين هذا الترتيب.[34]

وحسب المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، فأنّ موسكو تنفي أيّ دعم عسكري مباشر للحوثيين، وتعتبر أنّ الاتهامات الأميركية المتعلقة بصفقة أسلحة مع تاجر السلاح الشهير فيكتور بوت ليست مبنيّة على أدلّة موثوقة [35].

وعلى الرغم انه لا يُنظر إلى روسيا في المنطقة كداعم مباشر للحوثيين، إلا أن تحالف موسكو المتزايد مع طهران يثير هذا الاحتمال لدى المراقبين المحليين. ووفقًا للتقارير، جاءت اللحظة الحاسمة في تعامل الكرملين مع الحوثيين في 25 يناير 2024، عندما التقى دبلوماسيون روس بمحمد عبد السلام، المتحدث الرسمي للحوثيين. ومنذ ذلك الحين، أصبح عبد السلام وسيطًا رئيسيًا في العلاقة مع موسكو، بما في ذلك التنسيق مع المليشيات التابعة للحوثيين [36].

لكن الكثير من تحليلات مراكز الأبحاث والصحف تشير إلى أن موسكو تستفيد من بقاء قناة تواصل مع الحوثيين، لكنها لا تقدّم ذلك كدعم اقتصادي في الخطاب الرسمي، بل كجزء من إدارة نفوذها الإقليمي، وهو ما يجعل النفي الروسي يتركز على السلاح فقط بينما يظل البعد السياسي والاقتصادي في منطقة رمادية.

في الوقت نفسه، ظلّ أمن التجارة البحرية في البحر الأحمر محورًا ثابتًا في خطابات الدول. مع ذلك، لم تُعز هذه الرسائل تفاقم انعدام أمن الملاحة البحرية إلى هجمات الحوثيين فقط. على سبيل المثال، في 27 فبراير 2024، صرّح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ب"أن بلاده لاتبرر استهداف السفن التجارية مهما كانت الأسباب. لكننا لا نستطيع أيضًا تجاهل الأعمال العدوانية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد الأراضي اليمنية " [37].

---

[34] The United States' Houthi terrorist designation unmasks Russia's Yemen strategy. March 14, 2025, the Atlantic Council.

[35] روسيا تنفي الاتهامات الأمريكية لها ببيع أسلحة للحوثيين. 07/أكتوبر/2024، المجهر.

[36] US Department of the Treasury, "Treasury Targets Houthi Leaders Involved in Smuggling and Procuring Weapons," 5 March 2025. https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0041

[37] لافروف: روسيا الاتحادية لا يمكنها الموافقة على الهجمات الأمريكية والبريطانية على أراضي اليمن.13 فبراير 2024 وكالة «تاس»

كيف يحصل الحوثيون على الأسلحة؟

وبالعودة لتكتيكات الحوثيين المتعلقة بتأمين مصادر تمويل قدراتهم العسكرية والحصول على السلاح بسبب عدم تمكنهم من شرائه بالطرق القانونية بسبب قرار حظر الأسلحة المفروض على الجماعة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لكن ذلك لم يمنعهم من التحايل على القواعد التنظيمية لضمان استمرار وصولهم إلى المواد الحيوية. وبفعل مكاسب الحركة غير المشروعة، أنشأ الحوثيون شبكات سرية لشراء الأسلحة وتمويلها.

ففي الوقت الذي صعّدت فيه واشنطن من إجراءاتها ضد جماعة الحوثي عبر إعادة تصنيفها كمنظمة إرهابية أجنبية (FTO) في مارس 2025، تبرز أساطيل الظل كأحد أهم مصادر التمويل غير المشروعة التي تعزز من قدرات الجماعة العسكرية. وتزعم تقارير أميركية وأممية أنّ جزءاً كبيراً من الدعم الإيراني والروسي يصل إلى الحوثيين عبر شبكات تهريب النفط والسفن غير المصرّح بها، والتي تُدار غالباً من خلال شركات واجهة في آسيا وإفريقيا كغطاء مقبول لممارسة أنشطتها المحظورة. هذه الشركات توفر للحوثيين عائدات مالية ضخمة، يتم تدويرها عبر قنوات مالية غير شفافة لتأمين السلاح، قطع الغيار، والوقود اللازم لإدامة عملياتهم[38].

[38] Richard Meade, US sanctions target Houthi maritime network. 11 Sep 2025, Lloyd's List Intelligence.

رابعًا : الابعاد الدولية لاساطيل الظل"

موسكو ومحاور الظل العابرة للبحار

تشير تحليلات مراكز الأبحاث الغربية فضلا عن عما كشفته الاستخبارات الأوكرانية في تقرير نشرته في مايو 2025م حول الترابط بين «أسطول الظل» الروسي و«أسطول الظل» الحوثي، والذي يقوم على استخدام شبكة من الناقلات الروسية الملتفّة على العقوبات لتزويد الحوثيين بالطاقة والمال، فضلًا عن توفير غطاء سياسي–تقني يسمح باستمرار الهجمات البحرية التي تعطل الملاحة في البحر الأحمر[39].

وكانت المخابرات الخارجية الأوكرانية قد ذكرت أن ناقلة النفط "ميسان Maisan " قامت مراراً بتزويد ميناء رأس عيسى اليمني الذي يسيطر عليه الحوثيون بموارد الطاقة الروسية. وأوردت أن الدليل الواضح على تورط السفينة المذكورة في أسطول الظل الروسي في أغسطس 2024، حيث نفذت هذه الناقلة، بهدف إخفاء مصدر النفط الروسي، عدة عمليات شحن من سفينة إلى أخرى في بحر إيجة، ثم أفرغت حمولتها في ميناء رأس عيسى. وكانت آخر مرة زودت فيها ناقلة النفط Maisan الحوثيين بالنفط في أوائل أبريل 2025، بقيادة القبطان الروسي فيتالي أورليوكوف.

بالإضافة إلى هذه الحادثة، سجلت أجهزة الاستخبارات الخارجية أمثلة أخرى للتعاون بين الأسطول الروسي الظل والحوثيين [40].على سبيل المثال جرى تحميل الناقلتين PALM (رقم IMO: 9281425، علم غينيا بيساو) وNOBEL M (رقم IMO: 9228784، علم باربادوس) بشكل متكرر في مينائي فيسوتسك وتوابسه الروسيين لتصدير موارد الطاقة إلى اليمن. وكانت آخر مرة رُصدت فيها ناقلة PALM في ميناء رأس عيسى اليمني في أبريل، بينما كانت آخر مرة رُصدت فيها ناقلة NOBEL M في مايو 2025.[41]

وبحسب جهاز الإستخبارات الأوكراني فإن روسيا تسعى من خلال ذلك إلى تحقيق عدة أهداف منها: الوفاء بالتزاماتها تجاه إيران (راعية الحوثيين) في إطار مواجهة الولايات المتحدة بشكل مشترك؛ وزيادة الضغط على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وتهيئة الظروف لارتفاع أسعار النفط العالمية [42].

الصمت بشأن ناقلات محددة

[39] The rf's "Shadow" Fleet Working for the Houthis: russian Oil Is Setting the Middle East on Fire. 08.05.2025 FOREIGN INTELLIGENCE SERVICE OF UKRAINE
[40] The rf's "Shadow" Fleet Working for the Houthis: russian Oil Is Setting the Middle East on Fire. 08.05.2025 FOREIGN INTELLIGENCE SERVICE OF UKRAINE.
[41] Ibid
[42] Ibid

في الوقت الذي تُسمي هيئة الاستخبارات الخارجية الأوكرانية وغيرها من التقارير الغربية والجهات ذات الصلة سفنًا (مثل ميسان، وبالم، ونوبل إم) ومسارات شحن متجهة إلى ميناء رأس عيسى كدليل على دعم الحوثيين، لم تُصدر السلطات الروسية الرسمية ردودًا علنية مفصلة تتناول كل ناقلة أو رحلة [43].

وعوضاً عن ذلك، نفت روسيا أي دور لها في تمكين عمليات الحوثيين، واتهمت كييف باختلاق حوادث بحرية لتشديد الرقابة الغربية على أسطول روسيا السري. لكن وفي سياق العملية العكسرية التي أطلقها الرئيس الأمريكي ترامب ضد الحوثيين، فقد أصيبت خلال هذه الغارات في الـ 25 أبريل 2025م، ناقلة نفط راسية في ميناء رأس عيسى في الحديدة، ما أدى إلى إصابة ثلاثة روس من أفراد الطاقم وإلحاق أضرار بالبنية التحتية الرئيسية في الميناء، بحسب مصادر روسية وحوثية. وكانت السفينة، التي تحمل علم سانت كيتس ونيفيس، تستعد لتفريغ حمولتها عندما تعرضت للقصف. وقد تم إجلاء جميع أفراد الطاقم الروس التسعة عشر من الموقع، ونُقل الجرحى إلى العاصمة اليمنية صنعاء لتلقي العلاج [44].

كما أن عقوبات الخزانة الأمريكية على السفن Tulip BZ وMaisan وWhite Whale تشير إلى درجة عالية من التنسيق، وهو ما يعزز فرضية وجود تشابك مباشر وعملي بين أسطول الظل الروسي وأسطول التهريب الحوثي. فالسفن المدرجة في قرار العقوبات للخزانة الأمريكية ليست مجرد ناقلات عابرة، بل جزء من شبكة عالمية معروفة بتهريب النفط الإيراني والروسي خارج نظام العقوبات، واستخدام شركات واجهة في موريشيوس وجزر مارشال لإخفاء الملكية الحقيقية ومسارات الشحن[45].

تشير معطيات هذا الترابط إلى أن سفينة Maisan مرتبطة منذ 2023 بتصدير النفط الروسي ضمن شبكات "أسطول الظل" الذي اعتمدته موسكو بعد الحرب في أوكرانيا. فوصول هذه السفينة إلى موانئ الحوثيين يشير بشكل واضح إلى تدفق نفط روسي معاد تدويره لتمويل اقتصاد للحوثيين، لا سيما في ظل منع التصدير الرسمي عبر GL 25A سابقًا منذ 4 أبريل ، والذي كان يسمح بتفريغ المنتجات النفطية المكررة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. أما الترخيص الجديد GL 26A فيحظر استيراد هذه السلع عبر أي ميناء أو مطار له صلة بالحوثيين [46].

كما أن العقوبات الأميركية التي استهدفت ثلاث شركات شحن دولية—Zaas Shipping و Bagsak Shipping وGreat Success Shipping— أظهرت تحولاً واضحاً في المقاربة الأمريكية الجديدة لإدارة الرئيس ترامب تجاه خنق وتفكيك شبكات التمويل اللوجستي التابعة للحوثيين. و كشفت وزارة الخزانة الأميركية، عبر مكتب OFAC، عن تورط هذه الشركات في نقل غاز البترول المسال وزيت الغاز إلى ميناء

[43] Russia using secret tankers to supply Houthis and destabilize Red Sea. 14 мая 2025, Kanal13, youtube.
[44] Ras Isa airstrike leaves three crew members injured. May 2, 2025, safety4sea.
[45] US Sanctions Three Vessels For Supplying Oil Products To Houthis. April 29, 2025. Marine insight.
[46] Ibid

رأس عيسى الخاضع لسيطرة الحوثيين، مستخدمةً سفناً سبق أن شاركت في نقل منتجات نفطية لصالح إيران أو في تصدير النفط الروسي منذ عام 2023 [47].

يتمثل التحول الأبرز والأكثر خطورة في هذا الملف في ما كشفه تحقيق أجرته مؤسسة "لويدز ليست إنتليجنس" المتخصصة في الاستخبارات البحرية، الذي نُشر في يوليو 2025، وجد أن الناقلة "اليمن" (Yemen)، التي اشترتها الأمم المتحدة لتحل محل خزان صافر المتهالك، قد تحولت إلى منشأة تخزين عائمة للحوثيين. ومع تدمير مرافق التخزين في رأس عيسى بسبب الضربات الجوية الأمريكية في 17 أبريل 2024 ومخازن الحديدة في غارات إسرائيلية، أصبحت الناقلة Yemen المنشأة الحيوية الوحيدة لتخزين النفط للحوثيين. وكان الحوثيون قد استغلوا تهديد الكارثة البيئية لتحقيق مكسب اقتصادي، حيث أصبحت الناقلة Yemen مخزنًا بحريًا حيويًا لهم بتكلفة منخفضة.[48]

كما أظهرت بيانات التتبع البحري بحسب "لويدز ليست إنتليجنس" استخدام عمليات النقل من سفينة إلى أخرى (STS) لإيصال المنتجات النفطية الروسية إلى مناطق سيطرة الحوثيين، مع اعتماد ميناء رأس عيسى كنقطة تخزين بحرية مؤقتة. في مارس 2024، وصلت الناقلة طويلة المدى Valente (IMO: 9298272)، الخاضعة لعقوبات الولايات المتحدة منذ يونيو 2025، محمّلة بنحو 410 ألف برميل من زيت الغاز الروسي، وأجرت عمليات STS قبل تفريغ جزء من الشحنة في رأس عيسى. وفي أكتوبر 2024، سلّمت Savitri (IMO: 9289752) نحو 460 ألف برميل، في حين يُشتبه في مشاركة ناقلات أخرى مثل Star MM وShria في عمليات نقل إضافية. وبحلول يونيو 2025، تشير التقديرات إلى أن اليمن استقبل أكثر من مليون برميل من المنتجات الروسية خلال 18 شهرًا، جرى نقل جزء منها لاحقًا إلى Sea Star 1 (IMO: 9163283) لتفريغ الشحنة في رأس عيسى. ويشير تراجع السفن المنتظرة قبالة الميناء وتدمير بعض مرافق التخزين إلى صعوبات متزايدة في تأمين عمليات التفريغ، ما يعزز اعتماد الحوثيين على التخزين البحري كآلية بديلة ضمن شبكة الإمداد.[49]

[47] BREAKING: Trump admin targets shipping companies with sanctions over providing support to Houthis. Apr 28, 2025 the post millennial.

[48] Exclusive: How a UN-purchased tanker became a Houthi floating storage facility for Russian oil. 7 Jul 2025, lloyd's list.

[49] Exclusive: How a UN-purchased tanker became a Houthi floating storage facility for Russian oil. 7 Jul 2025, lloyd's list.

إيران كلاعب رئيسي في عمليات التهريب

تشير تقارير الأمم المتحدة والتحقيقات الأخرى إلى أن اللاعب الرئيسي في تهريب الوقود والأسلحة إلى الحوثيين هو إيران. وتتم عمليات التهريب هذه عبر شبكات معقدة تستخدم سفنًا ترفع أعلام دول مختلفة، وتستخدم أساليب المناقلة في عرض البحر لإخفاء مصدر الشحنات.

وكان تحقيق لصحيفة ذا ناشيونال بالتعاون مع منظمة iMEdD اليونانية قد أظهر أن سالم أحمد سعيد (47 عاماً) يدير شبكة واسعة من الشركات في بريطانيا ودبي والعراق تُستخدم لتهريب النفط الإيراني إلى الأسواق الدولية باعتباره نفطاً عراقياً، عبر منظومة معقدة من الرشى والتزوير والتلاعب بمنشأ الشحنات. وتشير وزارة الخزانة الأميركية إلى أن هذه الشبكة هرّبت عشرات ملايين البراميل لصالح إيران والحرس الثوري، وولّدت مليارات الدولارات وُجّه جزء منها لتمويل جماعات موالية لطهران، أبرزها ميليشيا الحوثي.

وتكشف القضية عن ارتباط مباشر بين سالم أحمد سعيد ورجل الأعمال السوري عبد الجليل ملاّح، المدرج على قوائم الإرهاب الأميركية منذ 2021 بتهم تمويل الحوثيين وحزب الله. كما توضح الوثائق الأميركية أن ملاّح، وبالتنسيق مع المموّل الحوثي سعيد الجمل، سهّل تحويل ملايين الدولارات إلى شركة «سويد وإخوانه» للصرافة في اليمن، وهي جهة تتهمها واشنطن بالقيام بدور محوري في نقل الأموال من إيران إلى قيادة الحوثيين [50].

وفي أكتوبر 2025، تمكنت قوة أمنية مشتركة في مديرية المضاربة ورأس العارة بمحافظة لحج، غرب عدن، من اعتراض سفينة إيرانية قرب مضيق باب المندب. وكانت السفينة، المتجهة إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين، تحمل أسلحة ومعدات عسكرية وأدوية وسلعًا استهلاكية إيرانية المنشأ، وقد أُلقي القبض على طاقمها المكون من ثمانية بحارة. وذكرت التقارير الأمنية أن السفينة غادرت ميناء بندر عباس في إيران وكانت متجهة إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في محافظة الحديدة. وعند الصعود إلى السفينة وتفتيشها، عثرت السلطات على صاروخ كورنيت مضاد للدبابات ومكونات لطائرات بدون طيار، بما في ذلك محركات وكابلات تحكم بمواصفات عسكرية، بالإضافة إلى ثمانية صناديق من الأدوية والمواد الغذائية والمنتجات الاستهلاكية الإيرانية. وتم سحب السفينة إلى ميناء قريب لإجراء مزيد من التحقيقات وسط مؤشرات على وجود شبكة تهريب بحري منسقة تعمل بدعم مباشر من الحرس الثوري الإسلامي الإيراني. وأشاد عضو المجلس الرئاسي اليمني عبد الرحمن المحرمي، بإجراءات قوات الأمن ووصفها بأنها "انعكاس ليقظتها في حماية السواحل الجنوبية وقطع طرق التهريب" [51].

[50] Iraqi-British hotel owner and his Iranian oil smuggling link. July 30, 2025, the national news.
[51] Yemen Cracks Down on Iran-Backed Smuggling Networks. 24 October 2025, Asharq Al Awsat.

التلاقي الجيوسياسي بين بكين والحوثيين في البحر الأحمر

من بين الكيانات والشركات المستهدَفة في حزمة العقوبات الأمريكية لـ" 11 سبتمبر 2025م" شركات ووسطاء يعملون في الصين متهمون بتوفير مكونات ومواد ذات استخدام مزدوج وشبكات تهريب وتمويل لدعم تسليح الحوثيين. رفضت بكين هذه الاتهامات وهاجمت العقوبات بوصفها «إجراءات أمريكية أحادية» و«انتهاكاً للقانون الدولي»؛ حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية لين جيان في مؤتمر صحفي في بكين "نحن نعارض بشدة إساءة الولايات المتحدة استخدام العقوبات الأحادية الجانب... مثل هذه التحركات تنتهك القوانين الدولية والمعايير الأساسية في العلاقات الدولية" وأضاف أن الدعوات الأمريكية لوقف دعم الحوثيين لم تلق تجاوبًا من بكين التي تؤكد التزامها بالسلام والاستقرار في المنطقة [52].

وكانت شركة الأقمار الصناعية الصينية تشانغ قوانغ لتكنولوجيا الأقمار الصناعية، قد رفضت، ادعاء الولايات المتحدة بأنها تدعم الحوثيين من خلال تزويدهم بالمعلومات الاستخباراتية، بحسب ما ذكرته صحيفة جلوبال تايمز[53]. لكن الباحث ليوناردو جاكوبو ماريا مازوكو محلل الأبحاث المستقل، في مركز ستيمسون والتي تركز أبحاثة على شؤون الأمن والدفاع في منطقة الخليج العربي يقول : إن اتهامات وزارة الخارجية الأمريكية في أبريل 2025 ضد شركة تشانغ غوانغ لتكنولوجيا الأقمار الصناعية، وهي شركة أقمار صناعية تجارية ذات علاقات موثقة مع جيش التحرير الشعبي الصيني، تبرز كيف أن الشركة قدمت معلومات استخباراتية جغرافية لدعم حملة الحوثيين ضد الملاحة في البحر الأحمر. على الرغم من رفض الشركة لهذه الاتهامات، إلا أن التوقيت وأنماط الإستهداف أثارا الشكوك من أن الصين قد تُعزز حضورها في الصراع بهدوء، حتى وإن كان بشكل غير مباشر. ويضيف الباحث أنه على الرغم من أن بكين، التي عادة ما تتجنب المخاطرة وتخشى التصعيد غير المنضبط، إلا أنها تتحرك بحذر، وتوازن بين مصلحتها في تأمين طرق الشحن البحري وإغراء الاستفادة من أدوات المنطقة الرمادية التي تعقد عملية الإسناد وتؤدي إلى تآكل الوجود البحري الغربي[54].

كما أنه وفي إطار الجهود المحلية لمكافحة التهريب البحري، نفّذت السلطات الأمنية في عدن عملية نوعية مطلع أغسطس 2025، أسفرت عن ضبط عدد من الحاويات المحمّلة بطائرات مسيّرة ووحدات تحكم متقدمة، وأجهزة اتصال لاسلكية، وقطع غيار ومعدات عسكرية متنوعة، على متن سفينة تجارية قادمة من الصين. وكانت السفينة في طريقها إلى ميناء الحديدة قبل أن تغيّر مسارها إلى ميناء عدن عقب القصف الذي استهدف

[52] Chinese satellite company rejects US accusation of supporting Houthis. 20.04.2025, Anadolu Agency.
[53] Ibid
[54] Leonardo Jacopo Maria, Mazzucco, China's Red Sea Play: From Security Free-Rider to Disruption Enabler. September 18, 2025, Stimson Center.

الميناء الواقع تحت سيطرة الحوثيين. وتعكس العملية فاعلية التنسيق بين الاستخبارات والأجهزة الأمنية والنيابة العامة، وقدرة السلطات المحلية على اعتراض مسارات تهريب معقّدة تستغل الشحن التجاري الدولي لإمداد جماعة الحوثي بالعتاد العسكري.[55]

وفي مقابلة خاصة مع مركز سوث24، قال القائم بالأعمال الصيني لدى اليمن شاو تيشنع، أنّ "الصين تؤكد التزامها التام بقرارات مجلس الأمن وتنفيذها بدقة، فضلًا عن اضطلاعها بمسؤولياتها الدولية. كما تنتهج دائمًا سياسة حذرة ومسؤولة فيما يتعلق بتصدير المنتجات العسكرية، بينما يُخضع تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج لضبط صارم تفرضه الحكومة الصينية." [56]

[55] قادمة من الصين.. تفاصيل شحنة أسلحة الحوثيين المضبوطة في عدن.6 أغسطس 2025 . إرم نيوز

[56] مقابلة خاصة مع القائم بالأعمال الصيني شاو تشينغ حول التطورات في اليمن، 24 نوفمبر 2025، مركز «سوث24».

خامسًا :آليات تجاوز العقوبات وطرق التهريب

وفي ظل قيود الرقابة الدولية المشدّدة على واردات الحوثيين في البحر الأحمر، وتعطّل موانئ الحديدة جراء الغارات الأمريكية والإسرائيلية، كثّفت جماعة الحوثي من وتيرة عمليات تهريب الأسلحة والمعدّات العسكرية، عبر الموانئ البحرية والمنافذ البرّية الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا، بأنماط مختلفة ومتزايدة.[57]

كما أوضح معهد المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة أن مسارات التهريب تمر عبر سواحل جيبوتي وشمال الصومال، ومن ثم إلى موانئ صغيرة خاضعة للحوثيين مثل "اللُّحية" في محافظة الحديدة، حيث يجري تهريب السلاح والأسمدة والمتفجرات.[58]

وتشمل بعض الأساليب التي تعتمد عليها الجماعة الحوثية في التهريب الآتي:

- استخدام السفن التجارية وحاويات البضائع كغطاء لتهريب الأسلحة، حيث يتم تمويه الشحنات مع بضائع تجارية عادية داخل السفن الكبيرة والصغيرة، مما يصعب من عملية كشفها أو اعتراضها في الموانئ أو عرض البحر.
- اللجوء إلى السفن الصغيرة والزوارق السريعة لنقل شحنات الأسلحة عبر مسافات قصيرة بين نقاط التفريغ أو المناطق التي يصعب مراقبتها، خصوصاً في البحر الأحمر وخليج عدن.
- استغلال الجزر النائية والمناطق البحرية ذات الرقابة المنخفضة كنقاط لإنزال الأسلحة وتخزينها مؤقتاً قبل توزيعها بريًا داخل اليمن.
- استخدام السفن الإيرانية مثل "سافيز" كمنصات لوجستية بحرية تدعم عمليات نقل الأسلحة للحوثيين عبر البحر.
- تجزئة الشحنات وتهريب أجزاء من الأسلحة بشكل منفصل ليتم جمعها لاحقاً داخل اليمن، مما يزيد من صعوبة رصدها وتحليلها. وفي السنوات الأخيرة، بدأت تعتمد الجماعة على مسارات بحرية أطول عبر مياه خليج عدن والقرن الأفريقي لتجنب الرقابة المشددة في البحر الأحمر، مما يعزز من قدرة الشبكة على استمرار الإمدادات رغم الضغوط الدولية.
- استخدام طرق وممرات متعددة داخل ميناء الحديدة وخارجه للوصول إلى حدود اليمن البرية، مما يوسع نطاق شبكة التهريب ويمكّن من توزيع الموارد المهربة إلى الداخل وإلى الأسواق السوداء.

---

[57] شبكات الظل.. الحوثيون يفتحون "ممرات خلفية" لتهريب السلاح عبر مناطق الشرعية. 09 أكتوبر 2025م، إرم نيوز.
[58] تقرير: الحوثيون وشبكات الصومال.. منظومة تهريب تحاول تطويق البحر الأحمر. 21 يونيو, 2025 ، يمن فيوتشر.

وبالتالي، مثلت سيطرة الحوثي على الموانئ نقطة استراتيجية في دعم وتوسيع شبكة التهريب ، مما يزيد من تعقيد الصراع في اليمن وزيادة كلفته الإنسانية وعزز من قدرة الجماعة على التمركز العسكري والاقتصادي في مواجهة التحالفات والإجراءات الدولية.

جدول رقم(7): أبعاد سيطرة جماعة الحوثي على الموانئ

البعد	الميناء الحديدة / الصليف	النتيجة على التهريب
البعد البحري	استقبال شحنات نفط وسلاح عبر شبكة موانئ في البحر الأحمر	توسيع حجم وكثافة الواردات غير المشروعة
البعد التقني	إطفاء/تلاعب بأنظمة AIS وتزوير بيانات السفن	صعوبة تتبع السفن واعتراض الشحنات
البعد البري	استخدام طرق متعددة من الميناء إلى الحدود والداخل اليمني	توزيع واسع للموارد إلى الأسواق والجبهات
البعد المالي	شركات واجهة ووكلاء إقليميون وشبكات تمويل مظللة	توفير مصدر دخل مستدام لتمويل الحرب

سادسًا : الأثر العسكري والاقتصادي والأمني لأساطيل الظل

يشكّل توظيف أساطيل الظل الحوثية امتدادًا بحريًا لنمط الحرب غير النظامية التي تخوضها الجماعة، حيث تمتزج فيها شبكات التهريب، والتحايل على العقوبات، وتدفقات النفط والسلع مع أدوار عسكرية واستخبارية كامنة، بما يحوّل البحر الأحمر وباب المندب إلى مسرح مفتوح للصراع بعيدًا عن رقابة منظومة الحوكمة البحرية الدولية. وتستند هذه الأساطيل، سواء عبر الارتباط بالبنى التحتية لأساطيل الظل الإيرانية أو عبر وسطاء إقليميين، إلى تكتيكات الإخفاء وتبديل الأعلام وتغيير الملكية الشكلية وتزوير بيانات المنشأ، بما يتيح الالتفاف على أنظمة الامتثال والعقوبات وتغذية اقتصاد الحرب الحوثي بموارد مستدامة يصعب تتبّعها.

الأثر العسكري

تهريب الأسلحة عبر هذه الأساطيل يساهم في تعزيز القدرات العسكرية للحوثيين، ويطيل أمد الصراع عبر استمرار توريد الذخائر والتجهيزات اللازمة للهجمات البحرية والبرية [59].كما تكشف عملية ضبط شحنة الأسلحة المهربة في ميناء عدن عن تطور ملحوظ في أساليب التهريب البحري الداعمة لجماعة الحوثي، سواء من حيث تنوع المعدات أو تعقيد مسارات النقل. فالشحنة، التي وصلت على متن سفينة تجارية قادمة من الصين قبل تحويل وجهتها إلى عدن نتيجة استهداف ميناء الحديدة، ضمّت طائرات مسيّرة ووحدات تحكم متقدمة، وأجهزة اتصال لاسلكية، وقطع غيار ومعدات عسكرية، ما يشير إلى اعتماد شبكات التهريب على استغلال سلاسل الإمداد التجارية الدولية والمرونة اللوجستية لتجاوز القيود البحرية.[60]

وكانت السلطات الأمنية في عدن قد أعلنت في وقت سابق ، عن ضبط 58 حاوية تجارية وزنها 2500 طن، محملة بمعدات عسكرية و"مصانع متكاملة" لإنتاج المسيّرات وأجهزة التجسس والتشويش، مصدرها إيران ومتجهة إلى ميليشيا الحوثي. وشملت المضبوطات منصات إطلاق، ومكونات طائرات مسيّرة، وآلات تصنيع، ومحركات نفاثة، ومواد خام لهياكل الطائرات المسيّرة (ألياف كربون وسبائك ألمنيوم)، وأجهزة اتصالات ورصد حراري، وتجهيزات للتجسس والتشويش.[61]

وبالتالي تسهم هذه المنظومة البحرية الموازية في تأمين خطوط تزويد الحوثيين بالأسلحة والمكوّنات العسكرية ووسائل الاستطلاع والدعم اللوجستي، ما يعزّز قدرة الجماعة على مواصلة الهجمات الصاروخية والبحرية على الملاحة التجارية وفرض كلفة استراتيجية على خصوم الجماعة وحلفائهم.

59 المصدر السابق
60 مصدر سابق
61 من إيران إلى الحوثي.. ضبط 58 حاوية معدات عسكرية في عدن. 2 أكتوبر 2025، سكاي نيوز عربية.

الأثر الاقتصادي

يعد النفط الذي يتم تهريبه موردًا أساسيًا لتمويل الجماعة؛ فبحسب تقارير رسمية، تجني جماعة الحوثي مئات الملايين من الدولارات سنويًا من هذه التجارة، إضافة إلى فرض ضرائب محلية على النقل والبيع، ما يدعم ميزانيتها التشغيلية وأهدافها العسكرية [62].

ومن خلال انخراط الجماعة بشكل واسع في التزود بالوقود عبر أساطيل الظل فإن هذه الممارسات تشوّه أسواق الطاقة والنقل في البحر الأحمر عبر نقل نفط خاضع للعقوبات والتورط في شبكات تهريب متعددة الأطراف، بما يربط بين اقتصاد الظل المحلي في مناطق سيطرة الحوثيين وشبكات مالية وتجارية عابرة للحدود. تستفيد الجماعة من هذه الموارد لتمويل كافة أنشطتها بما في ذلك الرواتب المرتبطة بقواتها، وشراء الأسلحة الأخرى، وتمويل العمليات اللوجستية والصراعات السياسية. بفضل هذه الأساطيل، يمكن للحوثيين الاستمرار في مسار الصراع رغم الحصار والعقوبات البحرية المفروضة، ما يجعل أساطيل الظل عنصراً حاسماً في تقويض جهود الضغط الدولية عليهم ويطيل أمد النزاع.

الأثر على الأمن البحري العالمي

تلعب "أساطيل الظل" دورًا متزايدًا في زيادة المخاطر على الأمن البحري العالمي، خصوصًا في ظل توسع نشاطها لنقل البضائع المحظورة وتقديم خدمات لجهات خاضعة للعقوبات الدولية. كما أنها تُسهم في تآكل مصداقية القوانين البحرية، وتزيد من مخاطر الحوادث أو الكوارث البيئية بسبب ضعف معايير السلامة.

هذا بالإضافة إلى أن نمو نشاط أساطيل الظل ترافق مع تصاعد هجمات الحوثيين بين عامي 2023 و 2025 في البحر الأحمر وخليج عدن، كذلك عودة أعمال القرصنة البحرية في مناطق مثل سواحل الصومال وخليج غينيا، ما يزيد من الضغط على الأمن البحري ويستنزف جهود الرقابة الدولية [63].

في نقاط الاختناق الاستراتيجية كالبحر الأحمر وباب المندب، يُعقّد عدم الاستقرار الناجم عن هجمات الحوثيين ودوريات التحالف البحرية أي استجابة منسقة وفعالة للحد من تهديدات أمن الملاحة وعمليات تهريب السلاح والطاقة. تُعدّ هذه المياه من أهم ممرات التجارة البحرية في العالم، وكان أمنها عاملاً رئيسياً في انطلاق عملية "حارس الازدهار" التي أطلقتها إدارة بايدن السابقة لحماية الشحن في ديسمبر 2023. يُشكّل انتشار ناقلات غير مُنظّمة تعمد إلى تعطيل إشارات نظام تحديد الهوية الآلي (AIS) خطراً مُستمراً على أمن الملاحة والقدرة

[62] الولايات المتحدة تفرض عقوبات على شبكة تهريب نفط وغسل أموال تدعم الحوثيين. 22 يوليو 2025 م، يمن ديلي نيوز.
[63] الأساطيل الشبحية تفتح جبهة جديدة في الأمن البحري العالمي، التهديدات الحوثية خطر يربك التجارة الدولية.. وعودة مقلقة للقرصنة البحرية. ٠٣ نوفمبر ٢٠٢٥ جريدة أخبار الخليج.

على المراقبة البحرية، وبالتالي يصعب على دوريات التحالف التمييز بين حركة المرور المشروعة والتهديدات المُحتملة في المياه المُزدحمة [64].

وفي سياق هجمات الحوثيين على الشحن البحري، عمدت إيران على استخدام القوارب الصغيرة القريبة من أراضيها على نطاق واسع ، وغالبًا ما تُرسل زوارق سريعة في رحلات بحرية طويلة المدى متخفية في زي الصيادين أو المهربين إلى المياه الإقليمية للدول المجاورة. بطبيعة الحال، لن يكون مدى رادار السفن الصغيرة، إذا استُخدمت في البحر الأحمر، بنفس مدى الكبيرة مثل سفينة بهشاد. لكن السفن الصغيرة قد تستغل عدم كشف هويتها للتمركز بالقرب من ممرات الشحن الدولية، حيث يمكنها أيضًا استخدام المراقبة البصرية في عملية جمع المعلومات. وتُشير تقارير ربابنة السفن التي تتعرض للهجوم دائمًا إلى وجود قوارب صغيرة في المنطقة قبل الهجمات [65].هذا التكامل يجعل أساطيل الظل إحدى الأدوات الاستراتيجية الأساسية التي تعزز من قدرة الحوثيين على الصمود وإطالة أمد الصراع في اليمن.

[64] Dark Waters: Strategic Implications of Russian Shadow Tankers in the Red Sea and Indian Ocean. September 11, 2025 ,Center for Maritime Strategy.
[65] Iran's shadow hand in Houthi Red Sea attacks. 6 Sep 2024, lowy institute.

سابعًا : مكافحة التهريب الحوثي

الجهود المحلية لمواجهة التهريب البحري للحوثيين

تمثّل جهود القوات والتشكيلات العسكرية المختلفة في مكافحة التهريب البحري للحوثيين خط الدفاع الأول عن أمن السواحل اليمنية والممرات الدولية في البحر الأحمر وباب المندب، إذ لم تعد هذه الظاهرة مجرّد نشاط جنائي عابر، بل تحوّلت إلى رافعة لتمويل الحرب وتعزيز القدرات الصاروخية والبحرية للجماعة وتهديد أمن الملاحة الإقليمية والدولية. وتندرج عمليات تعقّب واعتراض قوارب التهريب، وضبط شحنات الأسلحة والمخدرات والمعدات العسكرية القادمة غالبًا عبر شبكات مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، في إطار مقاربة أمنية شاملة تشترك فيها قوات مكافحة الإرهاب في الحزام الأمني، وقوات خفر السواحل، والقوات الجنوبية المشتركة في سواحل باب المندب، إلى جانب قوات المقاومة الوطنية في الساحل الغربي، بما يشكّل منظومة ردع متكاملة على امتداد الساحل من عدن حتى المخا وباب المندب.

وتُظهر النجاحات المتكررة في اعتراض قوارب التهريب وضبط شحنات كبيرة من الأسلحة والذخائر والمخدرات قبالة باب المندب والساحل الغربي أن هذا التنسيق العملياتي والاستخباري بين هذه التشكيلات لم يعد استجابة ظرفية، بل أصبح سياسة أمنية راسخة تستهدف تجفيف منابع الإمداد الحوثي، وحماية الأمن الوطني اليمني، وتقليل المخاطر على خطوط التجارة العالمية عند واحد من أهم المضائق البحرية في العالم.

كما ننوه القارئ الكريم أن نطاق هذا التحليل اقتصر بشكل كبير على مسارات التهريب البحرية ولا يشمل شبكات التهريب البرية. كما أن الجزء الأكبر من هذا العمل تم إنجازه قبل التطورات الأخيرة في محافظتي حضرموت والمهرة. ويُدرج هذا التنويه لأغراض منهجية وزمنية فقط، وكانت القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي قد أعلنت مؤخرًا اتخاذ إجراءات للسيطرة على هذه المنافذ ضمن ماوصفته بعملية تأمين المحافظة من عمليات التهريب، قبل أن تتراجع لاحقا تحت الضغط الجوي السعودي.

وأدناه أبرز العمليات التي يمكن ذكرها كمثال على الجهود المحلية:

- في يوليو 2025، كانت قوات المقاومة الوطنية اليمنية قد أعلنت عن ضبها أكثر من 750 طنًا من الذخائر والمعدات الإيرانية المهرَّبة إلى الحوثيين، في أكبر عملية اعتراض من نوعها. وتؤكد هذه الواقعة استمرار الدعم العسكري الإيراني عبر شبكات التهريب البحري، مقابل تنامي قدرة القوات اليمنية المحلية على اعتراض شحنات «أسطول الظل» دون دعم خارجي مباشر[66].

[66] Leonardo Mazzucco ,Yemen’s Breakthrough against Iran’s Arms Smuggling to the Houthis. gulf international forum

- في 22 أغسطس 2025 ، أعلن جهاز مكافحة الإرهاب الذي يرأسه اللواء شلال شايع عن ضبط شحنة مخدرات وزنها نحو 600 كيلوغرام مخفية داخل أكياس سكر في موانئ عدن، كانت في طريقها إلى مناطق سيطرة الحوثي، مما يعكس دوراً حاسماً في منع التمويل غير الشرعي للجماعات. وكان قد التقى في العاصمة عدن، وفداً من الأمم المتحدة ضم السيد عمير خان مدير مشروع مكافحة المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التابع للبرنامج العالمي للجريمة البحرية.وفي اللقاء، أكد اللواء شلال على أهمية تعزيز التعاون والشراكة مع الأمم المتحدة في مجالات الأمن البحري ومكافحة الجريمة المنظمة ، مشيراً إلى أن مثل هذا التعاون يمثل ركيزة أساسية لدعم الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب على المستويين الوطني والإقليمي. وتم خلال اللقاء عرض الشحنة على ممثلي الأمم المتحدة وشرح تفاصيل العملية النوعية التي قادت إلى إحباط واحدة من أكبر محاولات التهريب[67]. هذا بالإضافة الى العديد من عمليات التهريب التي كان الجهاز قد أعلن عن ضبطها.
- في 2 أكتوبر 2025م، تم ضبط 58 حاوية محمّلة بمعدات عسكرية متطورة ومنظومات تصنيع للطائرات المسيّرة، والتي كانت في طريقها إلى جماعة الحوثي عبر مسار تجاري بحري، وتظهر هذه العملية تطورًا نوعيًا في قدرات الأجهزة الأمنية المحلية على مكافحة التهريب البحري. فنجاح السلطات في اعتراض شحنة بهذا الحجم والنوع داخل ميناء عدن، بعد إخضاع سفينة قادمة من جيبوتي للتفتيش الدقيق، يعكس تحسن آليات الرقابة على الموانئ ونقاط العبور البحرية، ويؤكد أهمية التكامل بين الإجراءات الاستخبارية والتفتيش الفني.[68]
- كما أعلنت قوات المقاومة الوطنية اليمنية بقيادة اللواء طارق صالح أنها اعترضت في 9 أكتوبر قارباً خشبياً في مضيق باب المندب بعد تلقي معلومات استخباراتية تفيد بتهريبه مواد كيميائية ومعدات عسكرية إلى ميليشيا الحوثي. وبحسب بيانها، فإن القارب الذي انطلق من سواحل جيبوتي كان يحمل 24 برميلاً من مركّب فينول فورمالدهايد المستخدم في العزل الحراري للصواريخ وفي تصنيع هياكل الطائرات المسيّرة ومواد تقليل البصمة الرادارية، ما يشير إلى استمرار محاولات تزويد الحوثيين بقدرات نوعية عبر خطوط تهريب بحرية نشطة[69].

الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة أساطيل الظل

بين عامي 2015 و2024، اعترضت الولايات المتحدة وحلفاؤها ما لا يقل عن 18 شحنة أسلحة يُزعم أنها قادمة من إيران ومتجهة إلى اليمن[70]. وفي يناير 2024، نُفذت قوات النخبة البحرية الأمريكية عملية نوعية، استولت خلالها على مركب شراعي قبالة الصومال كان يحمل مكونات صواريخ باليستية وصواريخ كروز

[67] اللواء شلال يبحث مع وفد الأمم المتحدة التعاون في الأمن البحري ومكافحة الجريمة المنظمة. 4 سبتمبر 2025 ، الخلاصة نت.
[68] مصدر سابق
[69] National Resistance Forces Thwart Houthi Chemical and Military Equipment Smuggling Plot. 30-10-2025, SOUTH24 CENTER FOR NEWS & STUDIES
[70] Houthis: US Seizures. July 26, 2024,wilson center.

إيرانية [71]، مسجلين بذلك أول عملية اعتراض من هذا النوع منذ أن بدأ الحوثيون بمهاجمة السفن التجارية في نوفمبر 2023.

مثّل اطلاق الاتحاد الأوروبي في فبراير 2024 عملية بحرية تدعى "ASPIDES" إحدى الجهود الرامية إلى حماية الملاحة التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن من الهجمات الحوثية وتعزيز أمن الملاحة الدولية، مع توسيع صلاحياتها لجمع معلومات استخباراتية تتعلق بتهريب الأسلحة وأساطيل الظل. وتم تمديد مهمة هذه العملية حتى فبراير 2026 مع تخصيص ميزانية كبيرة لتعزيز جهود المراقبة. وكان الهدف من إطلاقها هو تشكيلَ قوة بحرية أوروبية بمنأى عن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، لتعزيز الاستقلالية الاستراتيجية وتماسك الاتحاد الأوروبي، بعد اعتماده الكبير على الولايات المتحدة في سياسته الدفاعية في السنوات الاخيرة.[72]

وكانت البحرية الملكية البريطانية في مارس 2023 م قد أعلنت أنها صادرت في فبرايرأسلحة إيرانية من قارب تهريب في المياه الدولية في خليج عمان وكان من بينها صواريخ موجهة مضادة للدبابات كانت في طريقها إلى اليمن.[73] كما وفّرت السفن الإيرانية، مثل «بهشاد» و«سافيز»، قدرات رصد ومتابعة لحركة الملاحة، ومع انكشافها اتجهت إيران إلى استخدام سفن أصغر وقوارب سريعة متنكرة لجمع المعلومات قرب الممرات الدولية. ويعكس ذلك قدرة طهران على التكيف ومواصلة دعم الحوثيين، بما يحدّ من فاعلية الردع الدولي. [74]

كما تُظهر التطورات الأخيرة على سواحل أرض الصومال وبونتلاند تصاعدًا ملحوظًا في الإجراءات الإقليمية الرامية إلى ضبط الصيد غير القانوني وتعزيز الأمن البحري، حيث نفّذت السلطات هناك عمليات واسعة أسفرت عن احتجاز عشرات السفن الأجنبية، بما في ذلك سفن إيرانية ويمنية تعمل من دون تراخيص. وتكشف هذه التحركات عن تحول لافت نحو تنسيق أمني غير معلن، تجلّى في اعتراض سفن متهمة بنهب الموارد البحرية من خلال الصيد غير القانوني واستخدامها كغطاء لتهريب الأسلحة أو جمع المعلومات الاستخباراتية.[75]

ومن الجهود الإقليمية المهمة إطلاق المملكة العربية السعودية لمبادرتها الأمنية واسعة النطاق في البحر الأحمروالتي تجمع بين الدبلوماسية الإقليمية والدعم المباشر للمراقبة البحرية وإعادة بناء خفر السواحل اليمني. وفي عامي 2024 و2025، تبلورت هذه المبادرة ضمن إطار عمل مجلس البحر الأحمر وبرنامج جديد بقيادة سعودية بريطانية لتحويل خفر السواحل اليمني إلى جهة فاعلة في الخطوط الأمامية لتوفير الأمن في

[71] USCENTCOM Seizes Iranian Advanced Conventional Weapons Bound for Houthis. Jan. 16, 2024, U.S. Central Command.

[72] إبراهيم جلال، مهمّة أسبيدس الأوروبية ومخاطر التوقعات المتدنّية في اليمن.13 ديسمبر2024، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي .

[73] إحباط تهريب شحنة صواريخ إيرانية إلى المتمردين في اليمن، 2 مارس/ 2023، ميدل إيست أونلاين.

[74] Iran's shadow hand in Houthi Red Sea attacks. 6 Sep 2024, the Lowy Institute.

[75] أرض الصومال وبونتلاند تتصديان لعمليات الصيد غير القانوني التي تمارسها إيران في خليج عدن. 10 أكتوبر 2025..waryatv ,

البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن. وفي مؤتمر عُقد بالرياض حضرته 35 دولة، أُنشئت شراكة الأمن البحري اليمنية لتوفير التمويل والتدريب والمعدات والدعم لخفر السواحل اليمني. وستتولي الأمانة الدائمة لصندوق المساعدة الفنية لليمن (TAFFY) دعم هذه المبادرة، بصفتها الجهة المشرفة على برامج المساعدة الأمنية البريطانية الشاملة لليمن. وعقب المؤتمر، قدّمت المملكة العربية السعودية 4 ملايين دولار أمريكي لمبادرة خفر السواحل.[76]

وأعلنت المملكة المتحدة عن حزمة دعم لخفر السواحل اليمني في نوفمبر 2024، شملت زوارق دورية سريعة، وتدريبات، واشكال أخرى من الدعم. وتولي المملكة المتحدة اهتمامًا طويل الأمد برعاية خفر السواحل اليمني منذ تأسيسه عام 2003م، حيث قدمت الدعم في بناء هيكل المعلومات والاتصالات الخاص به قبل انهياره مع تفاقم الحرب الأهلية في اليمن. ويخضع حاليًا كادر مكون من 30 ضابطًا من خفر السواحل لدورة تدريبية في اللغة الإنجليزية لمدة عامين برعاية السفارة البريطانية في اليمن.[77]

[76] Saudi Arabia and UK Lead Effort to Revitalize Yemen's Coast Guard. Sep 18, 2025, The Maritime Executive.
[77] Ibid

العقبات والتحديات في مكافحة تهريب جماعة الحوثي عبر البحر

التحديات الجغرافية

تتميز منطقة البحر الأحمر وخليج عدن بمساحات شاسعة ومسالك وممرات بحرية متعددة تصعب من عملية مراقبتها بشكل متكامل، هذا بالإضافة إلى وجود العديد من الجزر النائية والساحل الطويل الأمر الذي يمنح الجماعات المنخرطة بالتهريب العديد من نقاط الإنطلاق والتنقلات المتنوعة للتهريب.

التحديات الفنية

أدى استخدام الحوثيون للعديد من التقنيات المتطورة لإخفاء مواقع تحركات سفنهم، كـ" إيقاف نظام التعريف التلقائي (AIS) بالإضافة لتغيير الأعلام وأسماء الناقلات والسفن بشكل دائم وهو الأمر الذي يجعل تعقبها صعبًا.

لقد كان لتطوّر أساليب التحايل البحري بسبب توفر التكنولوجيا الرخيصة والمتقدمة، الدور الرئيسي للسماح للجهات غير القانونية وأدوات الحرب الهجينة بالإختباء"في العلن" ومتابعة أنشطتها دون تعريض السفن أو الطواقم لمخاطر مباشرة.

لكن في الآونة الأخيرة، لم يعد الاعتماد على مجرّد إيقاف جهاز AIS فعّالًا، إذ باتت الأنظمة البحرية تتعامل مع هذا السلوك كإشارة خطر واضحة. في المقابل، فإن الكشف عن نشاط مايطلق عليه بـ "الأساطيل المظلمة أو الشبحية" دون أدوات تحليل متقدمة يؤدي إلى الكثير من الإنذارات والتقييمات الخاطئة.[78]

التحديات السياسية

ومن التحديات السياسية التي يمكن الإشارة إليها تلك المتعلقة بضعف التنسيق بين القوى الإقليمية والدولية في بعض الأحيان فضلًا عن قضايا السيادة التي تعمل على الحد من قدرة الأطراف الخارجية على التدخل أو فرض رقابة فعالة في المياه الإقليمية.

كما تعيق قضايا الفساد والانقسام المحلي جهود المكافحة في بعض الموانئ أو المنافذ في مناطق الحكومة المعترف بها دوليا، وهنا يمكن الإشارة إلى أن قرار الحكومة اليمنية برئاسة سالم بن بريك بإغلاق أربعة موانئ ثانوية مستحدثة يندرج ضمن مساعي رئيس الحكومة سالم بن بريك لإعادة ضبط المنافذ البحرية وتعزيز مكافحة التهريب، في ظل بيئة حرب تتسم بضعف الرقابة وتعدد قنوات الاستيراد غير النظامية. فالقرار لا يستهدف فقط تجميع الإيرادات العامة في الحساب الحكومي لدى البنك المركزي بعدن، بل يسعى أيضًا إلى تقليص مخاطر استخدام هذه الموانئ كمسارات بديلة لتهريب السلع والأسلحة خارج منظومة الضبط الأعلى المعمول بها في الموانئ الرئيسية. ويعكس ذلك توجهاً حكومياً لربط الإصلاح الاقتصادي باستعادة

[78] Dimitris Ampatzidis and Dimitris Kotsias, Zombie vessels and the grey fleet. June 3, 2025 , safety4sea.

السيطرة السيادية على المنافذ البحرية، بوصفها أداة مركزية لتعزيز الأمن الاقتصادي والحد من اقتصاديات الحرب. [79] وكانت العديد من تقارير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني باليمن قد أشارت إلى الدور الذي تلعبه المنافذ البرية مع سلطنة عمان. على سبيل المثال، ذكر تقرير مجلس الخبراء S/ 2024/ 731 أنه منذ يناير 2023 أستطاعت الجمارك اليمنية ضبط كميات كبيرة من الأعتدة في منفذ شحن الحدودي أو في عدن من قبل جهاز مكافحة الإرهاب ، يُزعم أنها كانت في طريقها الى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين [80].

وذكر نفس التقرير أنه قام بجمع شهادات متعددة من خبراء عسكريين ومسوؤلين يمنيين وأفراد مقربين من الحوثيين إلى أنهم لايملكون القدرة ، دون دعم خارجي ، على تطوير وإنتاج منظومات أسلحة متطورة ومعقدة مثل القذائف الباليستية قصيرة المدى، والقذائف الباليستية متوسطة المدى والقذائف الانسيابية للهجوم البري والقذائف الباليستية الموجهة المضادة للسفن والقذائف الانسيابية الموجهة المضادة للسفن وصواريخ أرض - جو والمركبات الجوية الاستطلاعية غير المأهولة والطائرات المسيرة الهجومية ذات الاتجاه الواحد (ومنصات الإطلاق ومراكز القيادة الخاصة بكل منها على حدة) ، ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة والمركبات الغاطسة غير المأهولة والقذائف الموجهة ضد الدبابات ومنظومة المراقبة الكهروبصرية والرادارات البحرية وأجزاء التسديد المزودة بالقدرة على التصوير الحراري ومناظير القنص . وتبرز هذا الدعم الخارجي عمليات إعتراض الأعتدة من قبل دول أعضاء ووكالات انفاذ متعددة منذ عام 2018 م .[81]

وتؤثر هذه التحديات قدرة على المجتمع الدولي والدول الإقليمية على الحد من من تهريب الحوثيين عبر البحر، مما يصعب قطع خطوط التمويل والتسليح عن الجماعة ويطيل أمد النزاع في اليمن.

79 تساؤلات عن أبعاد ودوافع قرار الحكومة اليمنية إغلاق أربعة موانئ في البلاد. 15 نوفمبر 2025. عربي 21

80 فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني باليمن، التقرير النهائي (وثيقة رقم S/2024 /731)، الأمم المتحدة، 2024، PDF.

81 المرجع السابق

الخاتمة

تُظهر أساطيل الظل من خلال هذه المادة التحليلية انها لم تعد مجرد وسيط لتهرب جماعة الحوثي من العقوبات؛ بل غدت بنية موازية لاقتصاد حرب متكامل يعمل على إعادة تشكيل توازن القوى في الصراع الداخلي اليمني بل وتمتد آثارها إلى ديناميكيات التنافس الإقليمي في المنطقة. فقد عملت هذه الأساطيل، و عمليات التهريب المتنوعة عبر العديد من شبكات التمويه المعقدة والتسهيلات اللوجستية العابرة للحدود، على تمكين جماعة الحوثي من تحويل كل الموارد المهربة التي تصل إليها إلى قدرة قتالية مستدامة، وهو الأمر الذي من شأنه إطالة أمد الصراع بل وإضعاف فعالية منظومات الرقابة الدولية. كما رسّخت هذه الموارد حضور الحوثيين في البحر الأحمر. وعليه فإن معالجة هذا التهديد اليوم لا يمكن أن يستند على الإجراءات البحرية وحدها، بل إنه يستلزم تفكيك البنى المالية الداعمة له، والعمل على تطوير آليات تتبّع عابرة للولاية الجغرافية، وكذلك تعزيز التعاون الاستخباراتي الدولي والمحلي. و تتطلب مواجهة أساطيل الظل وعمليات التهريب البحري بكل أشكالها مقاربة جادة تُعيد ضبط البيئة الاقتصادية والسياسية التي تُغذيها، باعتبار ذلك شرطًا بنيويًا يمكن البناء عليه لوقف تداعيات الحرب واستعادة التوازن الأمني في المنطقة.

التوصيات

1. **تعزيز الامتثال والرقابة في قطاع النقل البحري**

ينبغي على الجهات المعنية إقرار نهج استباقي للتعامل مع تشديد الرقابة التنظيمية المتوقعة على قطاع النقل البحري، وذلك عبر الاستثمار المنهجي في برامج الامتثال، واعتماد أنظمة مراقبة متقدمة، وتعزيز المشاركة المؤسسية في منصات ومنتديات القطاع ذات الصلة، بما يضمن الاستجابة المبكرة للتهديدات المتغيرة وتفادي المخاطر القانونية والتجارية.

2. **مواءمة جهود بناء القدرات البحرية مع الواقع السياسي اليمني**

يتعين على الشركاء الدوليين تصميم برامج بناء القدرات البحرية اليمنية بما يعزز التماسك المؤسسي ويحد من تفاقم الانقسامات الداخلية، مع مراعاة تعقيد خريطة الفاعلين المحليين وتداخل مراكز النفوذ والدعم الخارجي. ويتطلب ذلك تحقيق توازن دقيق بين الفعالية العملياتية في الأمن البحري والحساسية السياسية اللازمة لمنع إعادة إنتاج التنافسات الداخلية المهددة للاستقرار.

3. **تكامل أدوات العقوبات مع الجهد البحري والاستخباري**

توصي الورقة بتطوير آليات تنسيق فعّالة بين أنظمة العقوبات والقدرات البحرية والاستخبارية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بما يتيح تتبع كل شحنة نفط أو سلاح وربطها بمسارات التمويل والشخصيات والشبكات الداعمة لها، وتعزيز فعالية إنفاذ العقوبات.

4. **دعم بدائل اقتصادية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحوثيين**

ينبغي توجيه الدعم الدولي نحو خلق بدائل اقتصادية وتجارية ومالية قابلة للحياة في جنوب اليمن والمناطق الخارجة عن سيطرة الحوثيين، بما يقلل من جاذبية اقتصاد التهريب، ويحد من قدرة الحوثيين على احتكار تجارة الوقود والسلع الأساسية داخل السوق اليمنية.

5. **الانتقال من المقاربات الردعية المؤقتة إلى الوقاية الهيكلية**
تدعو الورقة إلى رفع مستوى التنسيق الدولي في مواجهة أساطيل الظل وعمليات التهريب البحري، من خلال التشديد على تطبيق معايير تسجيل السفن، وتوظيف التقنيات الحديثة في الرصد والمراقبة، واستهداف الشبكات الاقتصادية التي تمكّن هذه الأنشطة. ويتطلب ذلك تحولًا هيكليًا من استجابات ظرفية إلى سياسات وقائية طويلة الأمد.

6. **معالجة الجذور الاقتصادية والسياسية للصراع**
تؤكد الورقة أن أي مقاربة فعالة لإغلاق اقتصاد الحرب في اليمن تستلزم معالجة أسبابه البنيوية، ولا سيما الاختلالات الاقتصادية والسياسية التي غذّت الصراع، باعتبار ذلك شرطًا أساسيا لإنهاء أنماط التهريب والتمويل غير المشروع بشكل مستدام.

د. يوسف مرعي

حاصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية والسياسة الدولية، ومتخصص في السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط. تتركز اهتماماته البحثية على سياسات روسيا والصين تجاه اليمن والخليج العربي ومنطقة القرن الأفريقي، مع التركيز على تفاعلات القوى الكبرى في البيئات الهشة ومناطق الصراع.

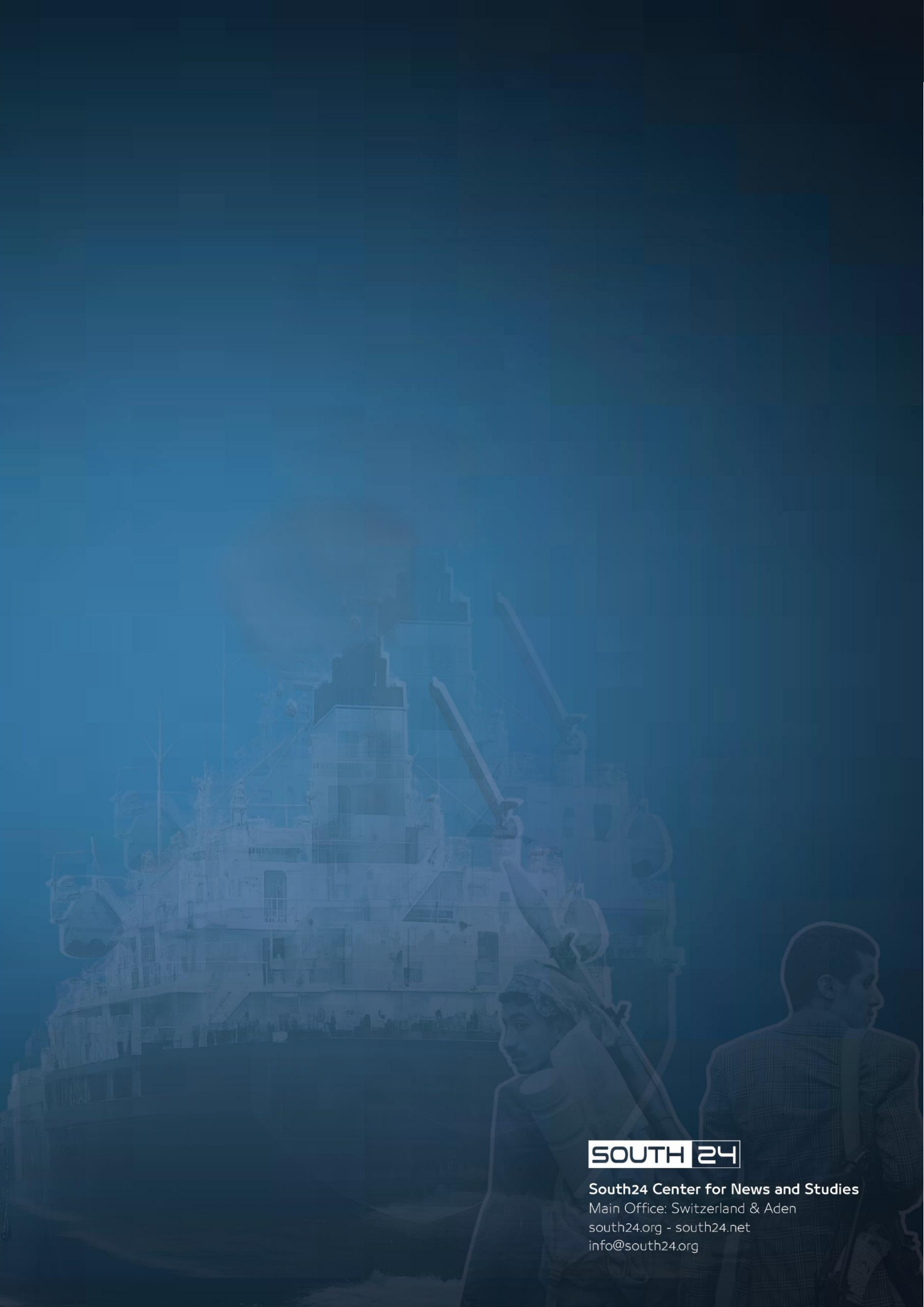

SOUTH 24

South24 Center for News and Studies
Main Office: Switzerland & Aden
south24.org - south24.net
info@south24.org